الباب الثاني

الدراسة الميدانية

للتحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك

الفصل الرابع

التحولات الاقتصادية للمجتمع الليبيِّ خلال الألفية الثالثة وتداعياتها على الاستهلاك

تمهيد

أولًا– التحولات الاقتصادية في المجتمع الليبيِّ خلال الألفية الثالثة:

ا– التغير في الصادرات والواردات

ب– القروض

ج– نظام التقسيط

د– بطاقات الائتمان

ثانيًا– تداعيات التحولات الاقتصادية على الاستهلاك في ليبيا:

ا– الإنفاق الاستهلاكي

ب– الأسر التي تمتلك سلعًا معمرة

ج–القروض والائتمان والتقسيط وتعزيز نمط الاستهلاك

ثالثًا– الاستنتاجات ومناقشتها

تمهيد:

التحولات الاقتصادية (Economic transformations) تعني تحوُّل العالَم من المحلياتِ إلى الاقتصاد العالميِّ غير المحدود بحدود جغرافية، ويظهر التحول الاقتصاديُّ من خلال ظهور السوق العالمية الكونية، والتجارة والتسوق الإلكترونيِّ، والدفع بالبطاقاتِ الائتمانية المصرفية، بالإضافة إلى الاستثماراتِ والقروض والتسهيلاتِ التي تقدِّمها المؤسساتُ المالية؛ وعلى هذا الأساس فإنَّ التحولاتِ الاقتصادية هي نتاج كلٍّ من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية، مع تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية، وهذا التحول تقوده نخبةٌ تكنولوجية صناعية تسعى لتدعيم الأسواق الكونية الواحدة؛ لتطبيق سياساتٍ مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى.

وهذه الثورة التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحُم الشبكاتِ المختلفة فيما يُعرَف بالاقتصاد الشبكيِّ أو الاقتصاد المعرفيِّ Network Economy، وعادةً ما يُشار في هذا الصدد إلى شبكة الإنترنت باعتبارها رمزًا للثورة التكنولوجية والاتصالية، والتي تُعتبر الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية والمعلوماتية. ويكفي أنْ نشير إلى ما يسمى بالتجارة الإلكترونية والتي وصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٢ إلى ما يزيد عن ٣٥٠ مليار دولار، وتنطوي التحولاتُ الاقتصادية على التوسع المتزايد المطَّرد في تدويل الإنتاج من قِبل الشركات متعددة الجنسياتِ بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالاتِ والمعلوماتِ التي جعلت البعضَ يتصور أنَّ العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village مع بداية الألفية الثالثة[١١٢].

وفي إطار التحولاتِ الاقتصادية والتغيراتِ الاجتماعية والإنمائية التي تشهدها الدولة الليبية نتيجة اندماجها في الاقتصاد العالميِّ، ومن خلال تحرير التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمار الخاص، والتقدم التقنيِّ والتكنولوجيِّ، نتج عنها تطوراتٌ جديدة للاستهلاك؛ فقد شهدت ليبيا في مطلع الألفية الثالثة، تحولاتٍ عديدة فيما يتعلق بنمط استهلاك المواطنين، الذي أصبح يتجاوز الإمكانيات المادية لأغلبهم؛ بسبب تأثُّرهم بانعكاساتِ التقدم التكنولوجيِّ والعولمة المتمثلة بقُوى وأدواتٍ عديدة؛ مثل: كفاءة الاتصالات من هاتف محمول، إنترنت، فضائيات، واحتكاكات مع شعوب دول العالم المتقدم نتيجة تمكُّن الناس من السفر، والاتصال مع العالم الخارجيِّ.

ويهدف هذا الفصلُ إلى التعرف على التحولات الاقتصادية في ليبيا وتسليط الضوء على إسهام التحولاتِ الاقتصادية في نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع الليبيِّ، وذلك من خلال التساؤلاتِ الآتية:

- ما مظاهر التحول الاقتصاديِّ في ليبيا؟
- ما مدى تأثير التحولات الاقتصادية في نشر ثقافة الاستهلاك؟
- ما انعكاسُ القروض البنكية ونظام البيع بالتقسيط والبطاقاتِ الائتمانية على أنماط الاستهلاك بالمجتمع الليبيِّ؟

وسيتم في هذا الفصل عرض لتحليل البياناتِ المتاحة بشأن التحولاتِ الاقتصادية للمجتمع الليبيِّ خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، وأثر التحولاتِ الاقتصادية على الاستهلاك من خلال تحليل البياناتِ المتاحة بشأن الإنفاق

---

١١٢ – أحمد السيد النجار وآخرون: التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤، دار الفارس للنشر والتوزيع ،ص ص٩٠-٩٢.

الاستهلاكيِّ في الاقتصاد الليبيِّ وصولًا إلى الاستنتاجاتِ ومناقشتها.

أولًا– التحولات الاقتصادية في المجتمع الليبيِّ خلال الألفية الثالثة:

خلال بداية الألفية الثالثة شهد الاقتصاد الليبيُّ نقلة نوعية إلى الإنتاج، والتي تميز فيها التشجيع على المبادراتِ الفردية من أجل دعم ورفع كفاءة العامل، ودعم الاتجاه نحو الاستثمار والتصنيع الثقيل من ناحية، وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى؛ مما أدى إلى تقليل الاعتماد على واردات السلع الكمالية وتوفيرها محليًّا[١١٣].

ومن أهم التطورات التي حدثت للاقتصاد الليبيِّ من أجل إعادة هيكلته، كان الهدف منه تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

١- توسيع القاعدة الإنتاجية والتخفيف من القطاع النفطيِّ.

٢- تخفيف عبء التوظيف في القطاع العام.

٣- توسيع القاعدة التصديرية بدلًا من الاعتماد الكليِّ على النفط[١١٤].

إنَّ هذه التغيراتِ التي حدثت في الاقتصاد الليبيِّ من خلال برامج التخطيط والتحول الاقتصاديِّ والاجتماعية مطلع الألفية الثالثة جعلت للعولمة تأثيرًا على كلِّ المتغيرات الاقتصادية من الاستهلاك والادخار والاستثمار والدخل... الخ، وامتدت لتشمل باقي المتغيراتِ الأخرى.

كما إنَّ السياساتِ الاقتصادية التي تم تنفيذها بداية الألفية الثالثة، ساعدت على ظهور جملة من التحولاتِ الاقتصادية والاجتماعية التي تميزت بها الطبيعة الاقتصادية في ليبيا، من حيث خدمات المصارف (قروض ونظام التقسيط وبطاقات الائتمان) والاستهلاك.

ا- التغير في الصادرات والواردات.

وفقًا لمعدلات انكشاف ليبيا على العالم الخارجيِّ لم يُعد الاقتصاد الليبيُّ معتمدًا على بعض المساعداتِ الأجنبية أو الصادراتِ لبعض المحاصيل الزراعية الحقيقية، وإنما أصبح كحالة منفردة من الاقتصادياتِ النامية الغنية، حيث يُعد الاقتصاد الليبيُّ معتمدًا، وبدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير النفط وارتباطه بالأنشطة الأخرى في مجال اكتشاف وتصنيع النفط؛ حيث كانت الصادراتُ النفطية أكثر من ٩٨% من إجمالي الصادراتِ الليبية، في المقابل الحصول على الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتغطية احتياجاتِ الطلب المحليِّ، ومن الملاحظ أنَّ درجة انكشاف ليبيا على العالم الخارجيِّ تتركز بالدرجة الأولى في جانب تدفقاتِ التجارة الخارجية النفطية أكثر ما تعتمد على جانب تدفقاتِ رؤوس الأموال الداخلة والخارجة[١١٥].

---

١١٣ – محمد مفتاح الترهوني: محددات التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية، دراسة تطبيقية، مجلة البحوث الاقتصادية، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد ١٤، العدد الأول، ٢٠٠٩. ص ١٤٠.

١١٤ – ليبيا في ٣٠ عامًا، التحولات السياسية والاقتصادية، منشورات الدار الجماهيرية مصراتة، الطبعة الثانية، ٢٠١٠. ص ٤٣٥.

١١٥ – أحمد سعيد الشريف: مداخل إستراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العددان الأول والثاني، ٢٠١٠، ص.٨٤.

كذلك أنَّ اتساع القطاع الخاص وزيادة إسهاماته في العملية الإنتاجية، والتي تتماشى مع روح المنافسة التي تتحلى بها المنتجاتُ المحلية، ساعد على تهيئة الاقتصاد الليبيِّ لاندماجه مع الاقتصاديات العالمية خاصة، وأنَّ ليبيا تقدمت بطلب انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر نوفمبر ٢٠٠١[١١٦].

ومع تزايد درجة التغيرات المتسارعة والتي طالت كافة المجالاتِ في ظل التوجهاتِ نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، والخروج من قوقعة المجتمع المنغلق المعتمد كليًا على القطاع العام إلى مجتمع يتجه نحو الاضمحلال والتوجه نحو الخصخصة، وبالرغم من هذا كله مازال الاقتصاد الليبيُّ يعتمد على النفط، ويهيمن على القطاع العام.

كما إنَّ عوامل اتساع جذب الاستثماراتِ الخارجية (الأجنبية) داخل ليبيا في مجالاتِ الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أثَّرت – وبشكل ملحوظ – على الانفتاح الحاصل في الاقتصاد الليبيِّ[١١٧].

حيث تشير البيانات الموجودة بالجدول (٢) والمتعلقة بالصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية، وكذلك حجم الناتج المحليِّ الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، وحساب كلٍّ من نسب التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحليِّ الإجماليّ، ونِسب الصادراتِ إلى الناتج المحليِّ الإجمالي، ومعدلاتِ النمو في الصادراتِ كنسبة من الناتج المحليِّ الإجماليِّ، وكذلك مُعدَّل النمو في حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ، تم استخلاص التالي:

- أظهرت البيانات أنَّ هناك زيادة واضحة في حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) في ليبيا من ٧١٣٢,٩ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨٥٧٢,٦ عام ٢٠١٠ (أيْ: زيادة بمعدل ثمانية أضعاف ونصف خلال تلك الفترة)، وهذا يشير إلى النمو الملحوظ في حجم التجارة الخارجية في ليبيا.
- زادت قيمة الصادرات الليبية من ٥٢٢١,٥ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦١٩٦,٣ عام ٢٠١٠ (بمقدار ٤٠٩٧٤,٨) أيْ: بأكثر من سبعة أضعاف ونصف خلال تلك الفترة، كما إنَّ هناك زيادة في حجم الوارداتِ من ١٩١١,٤ عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٦٩٨,٣ عام ٢٠٠٨ (بمقدار ١٩٧٨٦,٩؛ أيْ: بما يزيد عن عشرة أضعاف خلال تلك الفترة)، في حين شهد عام ٢٠٠٩ انخفاضًا في حجم الواردات يقل عن عام ٢٠٠٨ بمقدار ٥٦٣٧,٧ وهذا المؤشر يدل على اضطراب خلال تلك الفترة، أما عام ٢٠١٠ فشهد أعلى قيمة ارتفاع ونمو ليصل إلى ٢٢٣٧٦,٣؛ أيْ: بمقدار يزيد عن السنة السابقة بمقدار ٦٣١٥,٧؛ أيْ: بمقدار يزيد عن معدل الانخفاض الحاصل بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. أمّا في المجمل العام، ومن خلال المؤشراتِ الواردة بالجدول فإنها تدل على التوسع في حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) في ليبيا خلال تلك الفترة.

أما عند حساب كلٍّ من:

---

١١٦ – الاقتصاد الليبي ٢٠٠٢، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ص.٣٤.

١١٧ – المرجع السابق، ص.٤٥.

- متوسطات معدلات النمو في نسبة التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحليِّ الإجماليِّ خلال نفس الفترة، أظهرت النتائج زيادة نسبية في هذه المتوسطاتِ بالرغم من بعض الاضطرابات الحاصلة عام ٢٠٠٩ والتي أثرت بمعدلات الزيادة.
- متوسط النمو في نسبة الصادراتِ إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ، ومقارنتها بمتوسط النمو في نسبة الوارداتِ إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ، يتضح أنَّ متوسط النمو في الصادرات أكبر من متوسط النمو في نسبة الوارداتِ إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ، باستثناء الحاصل خلال عام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى أنَّ ليبيا تعتمد على صادراتها على سلعة النفط، والتي لها ميزة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، والتي تشكل حوالي ٩٨% من إجماليِّ الصادراتِ الليبية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطنيَّ يعاني من عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية؛ مما ينعكس على زيادة الواردات لسدِّ العجز الحاصل في الإنتاج المحليِّ من السلع والخدماتِ، والذي بدوره يعكس ضعفَ المنتجاتِ غير النفطية في الأسواق العالمية، بحيث يهيمن النفط على باقي القطاعاتِ الأخرى.

وبالوقوف عند هذه النسب فإنَّ كلَّ ارتفاع في هذه النسبة تؤدي إلى زيادة درجة ارتباط معدلاتِ نمو الناتج المحليِّ بالتغيراتِ في حركة التجارة الخارجية وسريان حساسية الاقتصاد الليبيِّ للتقلباتِ في الأسواق العالمية.

ومن خلال البياناتِ يعزى النمو الواضح في الناتج المحليِّ الإجماليِّ خلال تلك الفترة إلى مدى تأثير عائداتِ النفط على طبيعة وهيكل الناتج المحليِّ الإجماليِّ بالتغيراتِ في حركة التجارة الخارجية.

شكل (١٢) يوضح معدل النمو السنويّ في الصادراتِ والوارداتِ كنسبة من الناتج المحليِّ الإجماليِّ

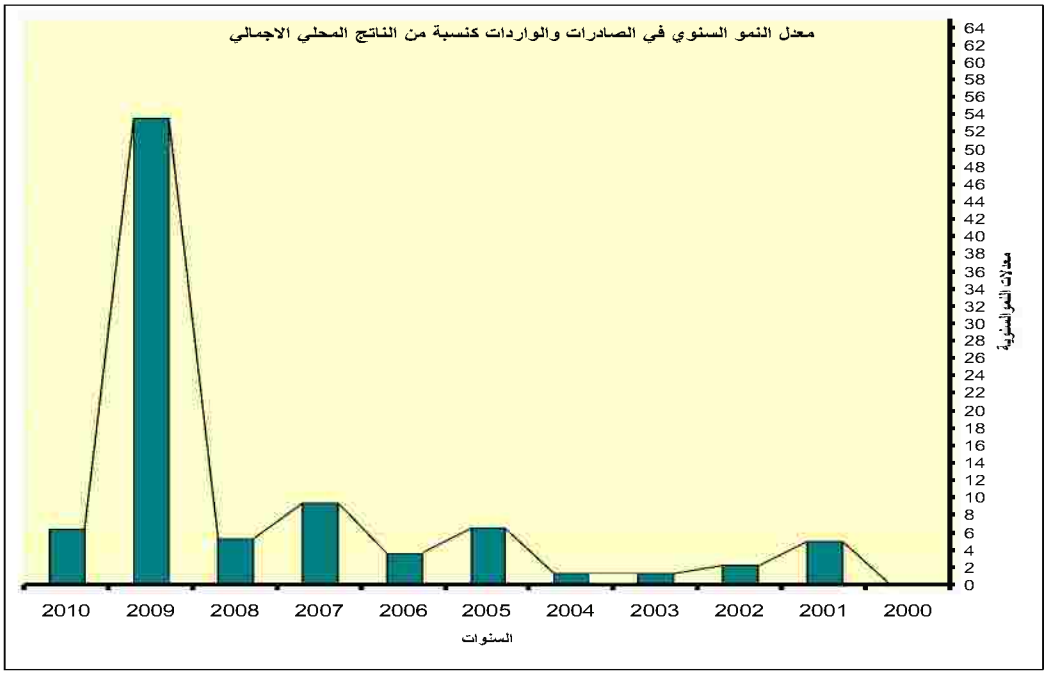

جدول (٢) يوضح معدلاتِ التغير في كلٍّ من الصادراتِ والوارداتِ وحجم التجارة الخارجية (ص + و) بالنسبة للناتج المحليِّ الإجماليِّ في ليبيا ٢٠٠٠ – ٢٠١٠... بالمليون دينار ليبيٍّ

السنة	الصادرات ص	الواردات و	حجم التجارة (ص + و)	الناتج المحليّ الإجماليّ GDP	معدل التغير السنويّ في الصادرات	معدل التغير في الناتج المحليّ الإجماليّ GDP	معدل النمو السنويّ في الصادرات كنسبة من GDP	معدل النمو السنويّ في (ص + و)	معدل النمو السنويّ في (ص + و) كنسبة من GDP
٢٠٠٠	٥٢٢١,٥	١٩١١,٤	٧١٣٢,٩	١٧٦٢٠,٢	/	/	/	/	/
٢٠٠١	٥٣٩٤	٢٦٦٠,٤	٨٠٥٤,٤	١٨٠٧٩,١	٣,٣٠	٢,٦٠	١,٢٧	١٢,٩٢	٤,٩٦
٢٠٠٢	١٠١٧٧,١	٥٥٨٥,٧	١٥٧٦٢,٨	٢٥٩١٤,١	٨٨,٦٧	٤٣,٣٤	٢,٠٥	٩٥,٧٠	٢,٢١
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	٥٥٩٧,٩	٢٠٤٠٤,٥	٣١٧٣١,٨	٤٥,٤٩	٢٢,٤٥	٢,٠٣	٢٩,٤٥	١,٣١
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨,٣	٨٢٥٥,٢	٢٩١٠٣,٥	٤١٤٨٦,٢	٤٠,٨٠	٣٠,٧٤	١,٣٣	٤٢,٦٣	١,٣٩
٢٠٠٥	٣١١٤٨	٩٩٥٣,٥	٤١١٠١,٥	٤٤٠٨٧,٢	٤٩,٤٠	٦,٢٧	٧,٨٨	٤١,٢٣	٦,٥٨
٢٠٠٦	٣٧٥٥٣	١١٩٢٢,١	٤٩٤٧٥,١	٤٦٥٨٣,٦	٢٠,٥٦	٥,٦٦	٣,٦٣	٢٠,٣٧	٣,٦٠
٢٠٠٧	٥٦١٢٥,٦	١٦٦٥٩,٤	٧٢٧٨٥	٤٨٨٩٧,٩	٤٩,٤٦	٤,٩٧	٩,٩٦	٤٧,١١	٩,٤٨
٢٠٠٨	٦١٧٢٦,٢	٢١٦٩٨,٣	٨٣٤٢٤,٥	٥٠٢٢٨,٧	٩,٩٨	٢,٧٢	٣,٦٧	١٤,٦٢	٥,٣٧
٢٠٠٩	٣٤٠٧٠,٩	١٦٠٦٠,٦	٥٠١٣١,٥	٤٩٨٥٤,٣	٤٤,٨٠-	٠,٧٥-	٦٠,١١	٣٩,٩١-	٥٣,٥٤
٢٠١٠	٤٦١٩٦,٣	٢٢٣٧٦,٣	٦٨٥٧٢,٦	٥٢٧٣٩,٧	٣٥,٥٩	٥,٧٩	٦,١٥	٣٦,٧٩	٦,٣٦

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: بيانات العمود الأول والثاني والرابع من قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزيّ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

ب– القروض:

اتجهت البنوك نحو توظيف الأموال المتاحة لديها فيما يعرف بالأعمال المصرفية بالتجزئة (تمويل الأفراد)، حيث تم تصميم منتجات عديدة لخدمة هذا الغرض. وبشكل عام يمكن تقسيم قروض التجزئة، من حيث الهدف من الحصول عليها (الاستخدام) إلى:

- **القروض الاستهلاكية:**

وهي القروضُ التي يحصل عليها العميل لسدِّ أو شراء احتياجاته، أو للترفيه مثل السفر لفترة زمنية في رحلة استجمام، وهي لا تعتبر نتيجتها مدخرة أو مستثمرة لدى المستهلك؛ بحيث إنها قد ترتفع قيمتها مستقبلًا أو قد تحقق دخلًا للمستهلك من شراء الأراضي والعقارات وربما السيارات[١١٨]. وتشمل سُلفًا وقروضًا بمضاعفاتِ الراتب (قروض

١١٨ – محمد عبيدات: القروض البنكية وحماية المستهلك، ورقة عمل ندوة الجمعية الوطنية لحماية المستهلك – الأردن، ٢٠٠٦، ص.٤٠.

شخصية)، قروض للزواج، قروض شراء الحاسوب الشخصيّ، قروض شراء الأثاث المنزليّ، الأدوات الكهربائية، المواد التموينية، السياحة والسفر.

- **القروض الرأسمالية:**

وهي القروضُ التي يحصل عليها العميل بغرض الحصول على ممتلكاتٍ ملموسة يستفيد منها الفرد ويستخدمها على المدى الطويل. وقد تحقق تلك الأصول عائدًا له من خلال ارتفاع قيمتها أو تشغيلها مثل (تأجير العقارات أو استغلال الأراضي)[١١٩]. وتشمل القروض الرأسمالية قروض الإسكان، قروض شراء الأراضي، قروض الأسهم والسندات، قروض السيارات، قروض التعليم[١٢٠]. ومن خلال البياناتِ الواردة بالجدول رقم (٣) يتضح لنا أنَّ هناك دورًا جليًّا للمصارف من حيث إتاحة الفرصة للأفراد لبناء ثروات رأسمالية ودعم للاقتصاد الوطنيّ، كما نلاحظ الزيادة في الإقبال على السلفيات والسحب على المكشوف لدى الأفراد، حيث بلغت نسبته بمعدل نمو سنويٍّ في المتوسط (٠,٢%)، ويرجع هذا إلى زيادة إقبال الأفراد على القروض الشخصية الاستهلاكية، نتيجة شرائهم سلع استهلاكية، وهذا ما يترتب عليه تضاؤل فرص شراء أصول رأسمالية، وفي حالات عديدة قد يضطر المستهلكون أو المقترضون فيها من تسهيل وأملاك أصول موروثة بغرض الوفاء بالتزاماتهم تجاه قروضهم من المصارف، وبالتالي يتم تراجع أداء الأسر الاقتصاديّ للخطوط الخلفية.

جدول (٣) القروض والتسهيلات النقدية الممنوحة من المصارف التجارية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠.. مليون دينار

نوع القرض / السنة	السلفيات والسحب على المكشوف	أوراق تجارية مخصومة ومتداولة وتسهيلات أخرى	إجمالي القروض
2000	٣١٨٥,٨	٢,٨	٣١٨٨,٦
2001	٤١٩٤,٠	٥,٠	٤١٩٩,٠
2002	٤٨١٢,٦	٣,٠	٤٨١٥,٦
2003	٥٥١٠,٩	٢,٦	٥٥١٣,٥
2004	٥٩٣٩,٠	٣,٩	٥٩٤٢,٩
2005	٦١٦٢,١	٤,٥	٦١٦٦,٦
2006	٧٠٦٥,٢	٢,١	٧٠٦٧,٣
2007	٨١٨٩,٨	١,٥	٨١٩١,٣
2008	١٠٤٣٧,٣	١٠٧,٦	١٠٥٤٤,٩
2009	١١٥١٨,٤	٢٩٤,٣	١١٨١٢,٧
٢٠١٠	١١٦٤٣,٥	١٤٠١,١	١٣٠٤٤,٦
الإجمالي	٧٨٦٥٨,٦	١٨٢٨,٤	٨٠٤٨٧,٠

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزيّ، بيانات غير منشورة.

---

١١٩ – المرجع السابق: ص.٤٠.

١٢٠ – ليلى محمد إبراهيم الخضري، وآخرون: الاتجاهات الحديثة في علوم الأسرة (الاقتصاد المنزلي).الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع – دبي. ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م. ص٣٦.

شكل (١٣) يوضح إجماليّ القروض والتسهيلات النقدية الممنوحة من قِبل المصارف التجارية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠..... مقدرة بالمليون دينار ليبيّ

شكل (١٤) يوضح إجماليّ القروض والتسهيلات النقدية الممنوحة من قِبل المصارف التجارية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠..... مقدرة بالمليون دينار ليبيّ

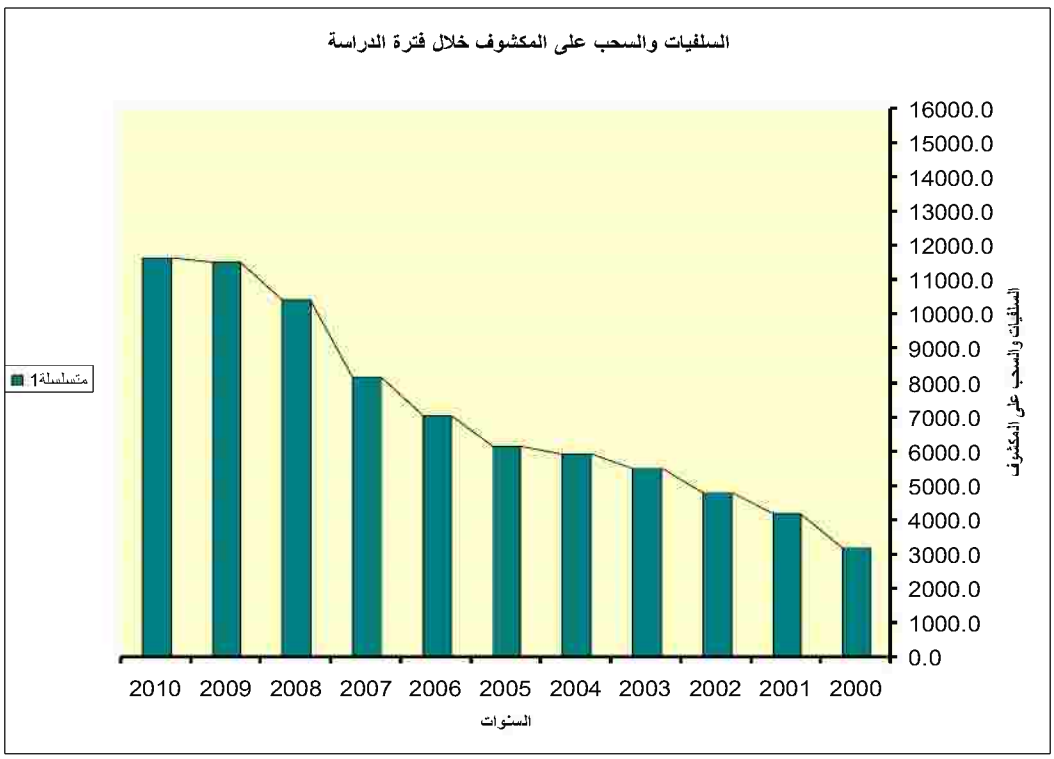

ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) يمكن أن نلاحظ أنَّ هناك نموًّا في السلف الاجتماعية (القروض الاستهلاكية)، حيث بلغت نسبتها من إجماليِّ الإقراض للأفراد (٤٨,٤%)؛ أيْ بما يقارب نصفَ القروض الممنوحة، وهذه النسبة دلالةٌ على أنَّ هناك إقبالًا من قِبل المقترضين على هذا النوع من القروض والتسهيلات الممنوحة، وفي المرتبة الثانية نجد أنَّ نسبة قروض الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها (٣٧%) من إجماليِّ قيمة القروض الممنوحة.

جدول (٤) يوضح القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبل المصارف التجارية لمختلف القطاعاتِ والأنشطة الاقتصادية

خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠... مليون دينار

نوع القرض / السنة	قروض للأنشطة الاقتصادية (إنتاجية / خدمية)	قروض عقارية	قروض النهر الصناعي	سلف اجتماعية	إجمالي القروض
٢٠٠٠	١٢٩٦,٧	٨٩٢,٣	٤١٢,٣	٦٧٤,٣	٣٢٧٥,٦
٢٠٠١	١٦٧٣,١	٩٧٦,٥	٣٧٣,٠	١٠٠٤,٩	٤٠٢٧,٥
٢٠٠٢	١٧٩٣,٨	١١٩٢,٥	٣٧٣,٠	١١٩٢,٥	٤٥٥١,٨
٢٠٠٣	١٨٣٧,٥	٩٩٨,٤	٣٧٣,٠	١٢٣٧,٨	٤٤٤٦,٧
٢٠٠٤	٢٠٠٩,٩	١٠٢٢,١	٣٧٣,٠	١٤٩١,٣	٤٨٩٦,٣
٢٠٠٥	٢٧٠١,٦	١٤٢٦,٣	٣٧٣,٠	١٦٦٥,٧	٦١٦٦,٦
٢٠٠٦	٣٥٨٩,٩	١٣٩٤,٤	٣٧٣,٠	١٧٠٩,٩	٧٠٦٧,٢
٢٠٠٧	٤٥٤٤,٠	١٤١٩,٤	٣٢٨,٠	١٨٩٩,٩	٨١٩١,٣
٢٠٠٨	٦٥٩٦,٨	١٣٠٠,٨	١٧٤,٠	٢٤٧٣,٣	١٠٥٤٤,٩
٢٠٠٩	٧٣٤١,٨	١٢٧٨,٨	٢٠٦,٥	٣١٩٢,١	١٢٠١٩,٢
٢٠١٠	٨٠٨٦,٨	١١٨٧,٢	٠,٠	٣٧٧٠٦,٦	٤٦٩٨٠,٦
الإجمالي	٤١٤٧١,٩	١٣٠٨٨,٧	٣٣٥٨,٨	٥٤٢٤٨,٣	١١٢١٦٧,٧

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزيّ، بيانات غير منشورة.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) يتضح أنَّ هناك توجهًا للأفراد نحو عملية الاقتراض لأغراض البناء؛ بحيث وصلت النسبة المئوية إلى إجماليِّ القروض الممنوحة من قِبل مصرف التجارة والتنمية (٤٧,٢%)، في حين بلغت نسبة القروض الأخرى الممنوحة (١٨,١%)، وتأتي في المرتبة الثالثة الممنوحة للأغراض الغذائية بمعدل نسبة مئوية (١٤,٧%). وهذا يدل على الاتجاه الواضح، وميول الأفراد نحو القروض الاستهلاكية.

شكل (١٥) يوضح القروض والتسهيلات الممنوحة من قِبل المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠..... مقدرة بالمليون دينار ليبيّ

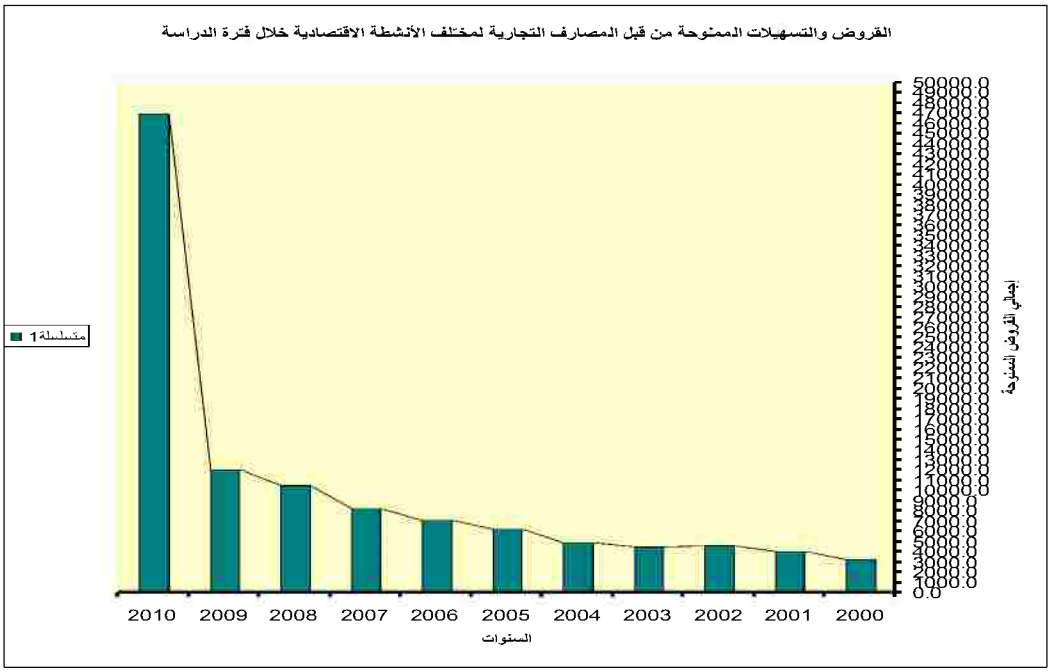

شكل (١٦) يوضح السلف الاجتماعية الممنوحة من قِبل المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠..... مقدرة بالمليون دينار ليبيّ

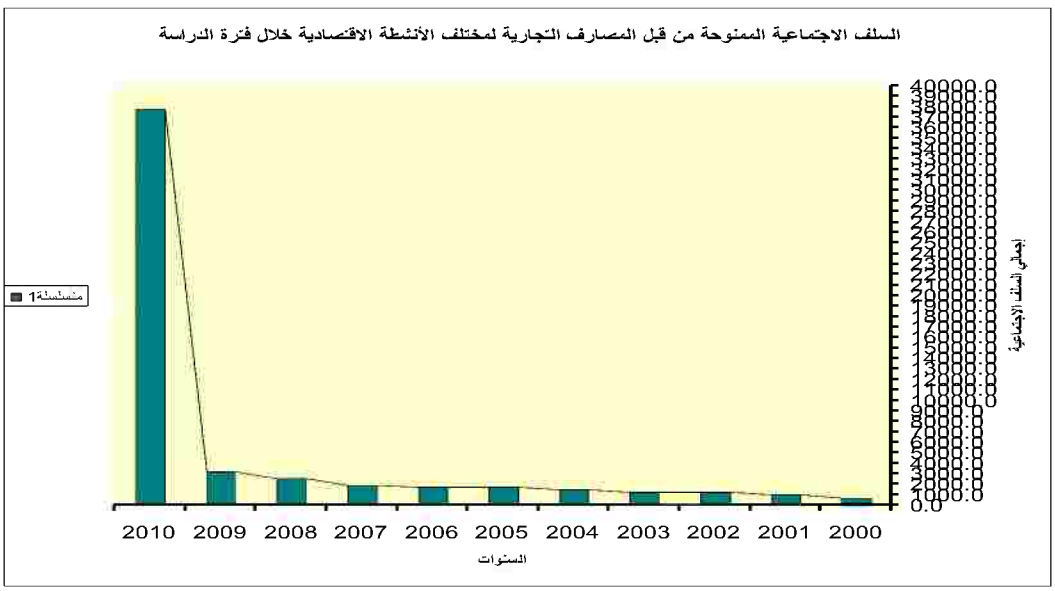

جدول (٥) يوضح القروض الممنوحة من قِبل مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠... مليون دينار

نوع القرض السنة	صناعات غذائية	البناء	الصناعات الكيماوية واللدائن	صناعة المعادن	صناعة المنسوجات	صناعة الأثاث	خدمات صناعية	أخرى	إجمالي القروض
٢٠٠٠	٩٣٥١,٦	١٢٧٤٧,٢	٠,٠	٩١٤,٦	٧٤,١	١٣٨٢,٤	٩٤٠٢,٢	٤٣٣٨,٩	٣٨٢١١,٠
٢٠٠١	١٣٦٧١,١	١٢٩٩٣,٦	٠,٠	٢١٣٧,٣	٨٠,٣	٩٠١,٠	٦٠٠٠,٠	٥٩٣١,١	٤١٧١٤,٤
٢٠٠٢	١١٩٨٣,٥	١٣٨٣٨,١	٦٧٩٢,٩	١٨٣٩,١	٣٧٢,٨	٧٣٩,٢	٧٩٤٨,١	٦٤٥٥,١	٤٩٩٦٨,٨
٢٠٠٣	١٠٨٣٢,١	١٥١٧٢,٨	١٠٦٣٥,٥	٢٨١٤,٨	١٩٨,٤	٢١٨٥,١	١٢٢٩,٣	٦٨٤٩,٧	٤٩٩١٧,٧
٢٠٠٤	١٢١٢٦,١	١٦٠٩٩,٢	٨٥٠٠,١	٢٩٨٣,٧	٢٠٠,٠	٠,٠	١٤٢٨,٠	٧١٣٨,٢	٤٨٤٧٥,٣
٢٠٠٥	١٠٧٧٨,٣	١٨٦٠٤,١	٨٥٦٩,٠	٣٢٤٠,٩	١٧٣,٩	٨٣٧٧,٦	١٩٦٨٥,٧	٧٩٧٨,٥	٧٧٤٠٨,٠
٢٠٠٦	٢٥٧٠١,٦	٥٩٥١٨,٩	١٤٨٢٣,٤	٦٨٣٧,٢	٢٤٨٠,٠	٢٤٩٣,٤	١٢٩٧٦,٣	٥٢٦٤٥,٥	١٧٧٤٧٦,٣
٢٠٠٧	٢٩١٧٨,٢	١٢٩٩٤٩,٢	٧٨٤٣,٤	٥٩٦٩,٩	٤٩٠,٠	٠,٠	٦٨٥٨,٣	٤١٦٥٠,٩	٢٢١٩٣٩,٩
٢٠٠٨	٤٧١٠,٦	٤٠٨٢٠,٣	٣٥٨,٢	٢٩٠,٩	٦٠٧,١	٨٠٨,٦	١٣٥٦,٤	١٢٠١٦,٤	٦٠٩٦٨,٥
٢٠٠٩	٦٠٣٣,٠	٦٥٧٩٣,٠	١٢١٨,٣	١٢٨٩,٤	٠,٠	١٤٠٢,٢	٥٢٦٠,٧	٥٧٨٨,١	٨٦٧٨٤,٧
٢٠١٠	٤٤٧٦,٩	٥٨٩٦٧,٦	١٤٢١,٠	٨٠٨,٧	١٢٣٠,٠	٧٨٠,٦	١٧٧٠,٩	٢٠٠١٤,٦	٨٩٤٧٠,٣
الإجمالي	١٣٨٨٤٣,٠	٤٤٤٥٠٤,٠	٦٠١٦١,٨	٢٩١٢٦,٥	٥٩٠٦,٦	١٩٠٧٠,١	٧٣٩١٥,٩	١٧٠٨٠٧,٠	٩٤٢٣٣٤,٩

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: قاعدة بيانات مصرف التجارة والتنمية، بيانات غير منشورة.

أمّا إجماليُّ قيمة القروض الممنوحة من المصرف المركزيِّ إلى المصارف التجارية فقد بلغت خلال فترة الدراسة ما قيمته (٢٣٨,٨ مليون دينار) فقط، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٦)، حيث كان هناك تفاوتٌ في قيم القروض الممنوحة من سنة لأخرى؛ حيث بلغت أعلى قيمة ممنوحة عام ٢٠٠٦ بقيمة (٦١,٥ مليون دينار). أمّا أدنى مستوى إقراض فقد تكرر خلال الأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) حيث بلغ قيمة القرض الممنوح (٠,١ مليون دينار ليبيّ)؛ ويعزى ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة في عملية التنمية الاقتصادية، ورفع المستوى المعيشيِّ للأفراد.

جدول (٦) يوضح القروض الممنوحة من المصرف المركزيِّ إلى المصارف التجارية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠.

مليون دينار

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	الإجمالي
قيمة	٣,٦	٢,٤	٩,٣	٢,١	١,٠	١,٨	٦١,٥	٥٢,٩	٥٢,٢	٥١,٩	٠,١	٢٣٨,٨

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزيّ، بيانات غير منشورة.

شكل (١٧) يوضح القروض الممنوحة من المصرف المركزيّ إلى المصارف التجارية الأخرى

خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠..... مقدرة بالمليون دينار ليبيّ

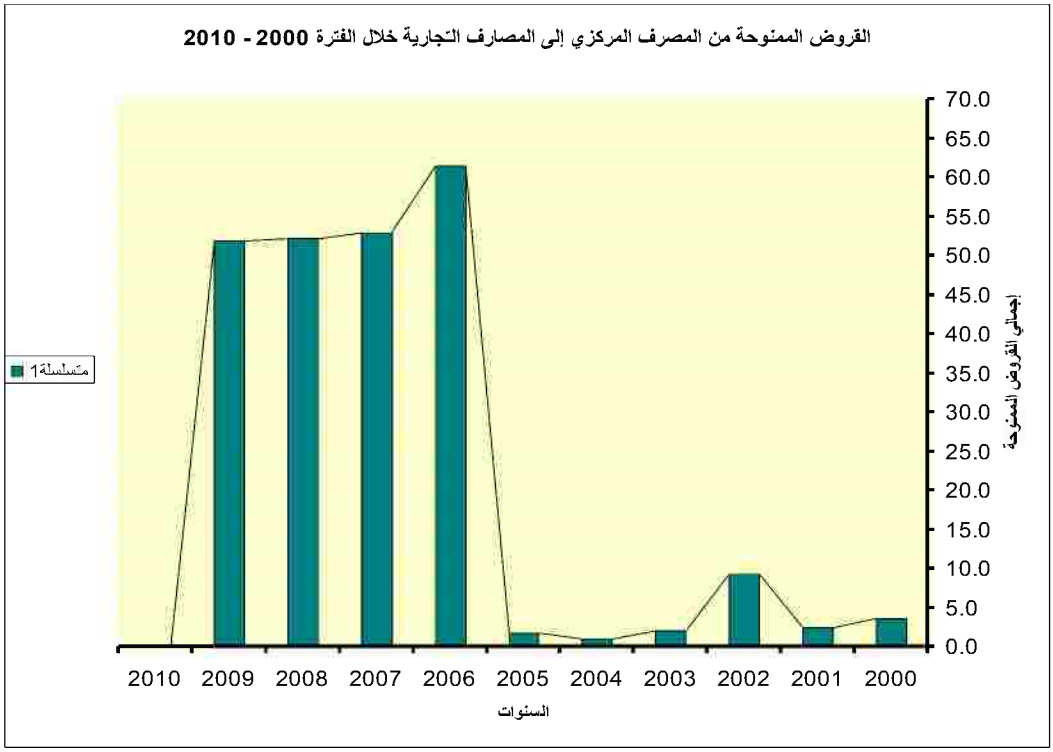

ج- التقسيط:

هو شراء السلعة على أساس أنْ يُدفع ثمنها خلال فترة معينة في المستقبل يَتفق عليها البائعُ والمشتري، ويسدَّد على أقساط غالبًا ما تكون شهرية، وأحيانًا يقدم جزءً من ثمن السلعة كدفعة أولى، ويسدَّد باقي الثمن على أقساط. ويرى محبذو البيع بهذا النظام أنه يعمل على تحسين مستوى المعيشة؛ لما يمكن به اقتناء السلع الغالية التي قد يتعذر على المستهلكين شراؤها في غياب هذه السياسة، أمّا معارضوها فينسبون لها الدعوة للتبذير وتحريض ذوي الدخل المحدود على العيش فوق طاقاتهم باستهلاكهم السلع الكمالية؛ فتقل مدخراتهم الضرورية. كما إنه قد يولد التزاماتٍ مالية يصعب الوفاءُ بها مستقبلًا.

وبفضل تدفُّق العائداتِ النفطية وارتفاع الدخل أصبح للمواطنين قدرة شرائية عالية مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم، الذي تحوَّل بسرعة فائقة إلي نزوع استهلاكيٍّ مفرط تعدَّى مرحلة الضرورياتِ إلى اقتناء الكمالياتِ، وتعدي تلبية الحاجة المعقولة والمبررة لسلع أساسية إلى أخرى كمالية أو ترفيهية، وتفاخرية.

كما إنَّ ضغوط المحاكاة وتأثير الإعلانات التجارية تدفع الفئات الاجتماعية ذوي القدراتِ الشرائية المنخفضة إلى اللجوء إلى تسهيلاتِ الدفع الاستهلاكيِّ التي تقدِّمها البنوك والمؤسسات التي شملت مختلفَ السلع.

جدول (٧) يبين أعداد المستهلكين المستفيدين من التقسيط للأجهزة الكهربائية والمنزلية خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠.

السلعة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع	النسبة%
المكيفات	١٠٩	٨٤٩	١٢٨٥	١٣٣٢	١٤٨١	١٦٩٧	٦٧٥٣	%٣,٩٦
غسالات الملابس	١١٧	١٨٤٨	٣٢٧٩	٥٠٧٢	٨٧٢٤	١٢٣٩٥	٣١٤٣٥	%١٨,٤٣
غسالات الصحون	٨٥٨	١١٥٦	٢٨٠١	٦١٠٠	١٠٣٩٦	٢٠٨٥٠	٤٢١٦١	%٢٤,٧٢
الثلاجات	١٠٠	٩٣٥	٢٣٠٣	٤٥٠٢	١٠١٤٦	١٤٧٠٨	٣٢٦٩٤	%١٩,١٧
الأفران	١٩	٣٧	٤٢٠	١١٠١	١٤٧٦	٢٦٣٢	٥٦٨٥	%٣,٣٣
مجفف ملابس	٧	٢٣	٦٩٦	٢٣٤٥	٣٩٣٥	٦١٤١	١٣١٤٧	%٧,٧١
فريزر	٦٨	١٠٦	٢٢٠	٢٦٧	٣٤١	٣٦٣	١٣٦٥	%٠,٨٠
التلفزيونات	٢٠٩	١٨٦٦	٢٠٩٢	٢٣٢٦	٣٣٠١	٤٢٢٨	١٤٠٢٢	%٨,٢٢
الشفاطات	٠	٠	١٢٣	٤٣٥	٧٤١	١٥٨٢	٢٨٨١	%١,٦٩
أجهزة الكمبيوتر	٠	٢٠٨٩	٢٩٩٦	٣٨٣٩	٥٤٤٦	٦٠٤٥	٢٠٤١٥	%١١,٩٧
الإجمالي	١٤٨٧	٨٩٠٩	١٦٢١٥	٢٧٣١٩	٤٥٩٨٧	٧٠٦٤١	١٧٠٥٥٨	%١٠٠,٠٠
النسبة المئوية	%٠,٨٧	%٥,٢٢	%٩,٥١	%١٦,٠٢	%٢٦,٩٦	%٤١,٤٢	%٠,٨٧	

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: معارض أكيدة (وكيل LG) – معارض الديباني – معرض بلها – معرض الحاج.

يبين الجدول رقم (٧) أعداد ونسب المستهلكين ممن امتلكوا الأجهزة الإلكترونية والكهربائية بنظام البيع بالتقسيط خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، حيث سنة ٢٠١٠ في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٤٢%، تلتها بعد ذلك باقي السنوات بنسب ٢٦,٩٦% لسنة ٢٠٠٩، أمّا سنة ٢٠٠٨ بلغت نسبتها ١٦,٠٢%، وسنة ٢٠٠٧ بلغت ٩,٥١%، وسنة ٢٠٠٦ بنسبة ٥,٢٢%، وأخيرًا سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٠,٨٧%، ويمكن إرجاع السبب في هذا النسق التصاعديّ كون أنَّ هذا النوع من طرق البيع كانت بمخاوف من قِبل المستهلكين، ولكن سرعان ما بدأ المعدل في الارتقاء.

وقد تفاوتت حاجاتُ المستهلكين لهذه السلع فحلَّتْ في المرتبة الأولى غسالاتُ الصحون بنسبة ٢٤,٧٢%، فيما حلَّت بالمرتبة الثانية الثلاجاتُ بنسبة ١٩,١٧%، وفي المرتبة الثالثة حلَّتْ غسالات الملابس بنسبة ١٨,٤٣%، وحلَّت في المرتبة الرابعة أجهزة الكمبيوتر بنسبة ١١,٩٧%، ثم أجهزة التلفزيونات بنسبة ٨,٢٢%، ومجففات الملابس بنسبة ٧,٧١%، أمّا باقي السلع فأخذت نسبًا بسيطة مقارنةً بغسالاتِ الصحون، وباقي السلع التي حلَّت في المراتب الثلاث الأولى.

وبشكل عام، ومن خلال البياناتِ التي وردت بالجدول، يتضح لنا أنَّ هناك نسقًا تصاعديًّا في الإقبال على الاقتناء لهذه السلع بنظام التقسيط، وهذه دلالة واضحة على أنَّ هناك إقبالًا من قِبل المستهلكين على اقتناء السلع المعمرة عن طريق الابتياع بالتقسيط.

جدول (٨) يوضح أعداد المستهلكين المستفيدين من التقسيط للأثاث خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠.

النوع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع	النسبة المئوية
غرف النوم	٤٢٠	١٠٢٥	٢٢٩٣	٣٣٨٦	٤٨٧٧	٤٦٧٤	١٦٦٧٥	%٣٠,١٧
الصالونات	١٣٠	١٦٨	٢٣١	٣٩٦	٥١٥	٨٦٢	٢٣٠٢	%٤,١٧
الخزائن والدواليب	٢٨٣	٣٥٩	٦٠٤	٦٧٧	٧٠٢	٧٤٥	٣٣٧٠	%٦,١٠
المطابخ	١٠٢٠	١٤٨٥	٢٠٠٣	٣٠٧٧	٢٧٢٨	٢٧٩٨	١٣١١١	%٢٣,٧٣
طاولات الأكل	٦٣٨	٧٤٠	١٢٤٦	١٥٤١	١٢١٩	١٠٩١	٦٤٧٥	%١١,٧٢
أثاث مكتبيّ	٥٧٥	١٠٧٢	٢٢٨٣	٣٥٨٠	٣٢١٢	٢٦٠٧	١٣٣٢٩	%٢٤,١٢
الإجمالي	٣٠٦٦	٤٨٤٩	٨٦٦٠	١٢٦٥٧	١٣٢٥٣	١٢٧٧٧	٥٥٢٦٢	%١٠٠,٠٠
النسبة%	%٥,٥٥	%٨,٧٧	%١٥,٦٧	%٢٢,٩٠	%٢٣,٩٨	%٢٣,١٢		

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: معارض السنديان – معارض الشركة العامة للأثاث– معارض اشلمة.

يبين الجدول رقم (٨) أعداد ونسب المستهلكين ممن امتلكوا الأثاث بنظام البيع بالتقسيط خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، حيث سنة ٢٠١٠ في المرتبة الأولى بنسبة ٢٣,١٢%، تلتها بعد ذلك باقي السنوات بنسب ٢٣,٩٨% لسنة ٢٠٠٩، وفي سنة ٢٠٠٨ بلغت نسبتها ٢٢,٩٠%، وسنة ٢٠٠٧ بلغت ١٥,٦٧%، وسنة ٢٠٠٦ بنسبة ٨,٧٧%، وأخيرًا سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٥,٥٥%. أمّا من حيث أنواع الأثاث فقد حلَّت في المرتبة الأولى غرف النوم بنسبة ٣٠,١٧%، تلتها بعد ذلك الأثاث المكتبيُّ بنسبة ٢٤,١٢%، فيما جاءت في المرتبة الثالثة المطابخ بنسبة ٢٣,٧٣%، أمّا طاولات الأكل ففي المرتبة الرابعة بواقع نسبة مئوية ١١,٧٢%، وحلَّت في المرتبة الخامسة الخزائن والدواليب بنسبة ٦,١٠%، وأخيرًا الصالونات بنسبة ٤,١٧%. وبشكل عام ومن خلال البيانات الواردة بالجدول يتضح لنا أنَّ هناك إقبالًا من قِبل المستهلكين على اقتناء الأثاث بجميع أنواعه عن طريق الأقساط.

جدول (٩) يبين أعداد المستفيدين من التقسيط لجميع أنواع السلع المعمرة خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠.

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	الإجمالي	النسبة%
الأثاث	٢٩١٩	٤٢١٦	٧٠٥٥	١٠٠٥٧	٩٢١٨	٩٠٤٥	٤٢٥١٠	%١٩,٤٢
أجهزة كهربائية	١٤٨٧	٨٩٠٩	١٦٢١٥	٢٧٣١٩	٤٥٩٨٧	٧٠٦٤١	١٧٠٥٥٨	%٧٧,٩١
السيارات	٠	٠	٠	٠	١٢٠٧	٤٦٣٠	٥٨٣٧	%٢,٦٧
الإجمالي	٤٤٠٦	١٣١٢٥	٢٣٢٧٠	٣٧٣٧٦	٥٦٤١٢	٨٤٣١٦	٢١٨٩٠٥	%١٠٠,٠٠
النسبة %	%٢,٠١	%٦,٠٠	%١٠,٦٣	%١٧,٠٧	%٢٥,٧٧	%٣٨,٥٢	%١٠٠	
التغير	%٠,٠٠	%٣,٩٨	%٤,٦٣	%٦,٤٤	%٨,٧٠	%١٢,٧٥		

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: معارض السنديان – معارض الشركة العامة للأثاث– معارض أشلمة.

ويمكن التعميم بأنه ليس هناك أيُّ مشاكل لدى المستهلكين حيال امتلاك السلع المعمرة في حال عدم القدرة على دفع قيمتها كاملًا ومرة واحدة اللجوء إلى نظام التقسيط.

تلجأ الأسر إلى التقسيط من أجل شراء سلع معمرة رئيسة تتصف بأنها تعطي منافع لعدة سنوات، كما إنَّ التقسيط إلى التمتع الفوريِّ للمستهلك لهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيمة الكاملة لهذه السلع، فمن خلال البياناتِ السابقة نجد أنَّ التقسيط يتم بنسب ومعدلات كبيرة للحصول على السلع المعمرة الرئيسة منها والخاصة، حيث حلَّت في المرتبة الأولى الأجهزة الكهربائية بنسبة ٧٧,٩١%، يليها عملية امتلاك الأثاث بنسبة ١٩,٤٢%، أمّا السيارات والتي تُعد من السلع الخاصة بلغت نسبتها ٢,٦٧%، ويمكن إرجاع تدنّي هذه النسبة إلى أنَّ نظام بيع السيارات بطرق التقسيط لم تفتتح إلا في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كما إنَّ القيمة المضافة على السعر الحقيقيِّ مرتفعة تقارب ٢٠%من ثمن السيارة الأصليِّ.

د- بطاقات الائتمان:

بطاقة الائتمان Credit card عبارة عن بطاقة خاصة يُصدرها المصرف لعميله، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة، عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقَّعة من العميل إلى المصرف مصدر البطاقة، فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفًا شهريًّا بإجماليِّ القيمة لتسديدها أو لحسمها (لخصمها) من حسابه الجاري لطرفه[١٢١].

وبذلك؛ البطاقات الائتمانية لا ترتبط برصيد حاملها، بل قد لا يكون له رصيد في البنك المصدر، وإنما تعتمد على ثقة المصدر بالمعاملات المالية لحامل البطاقة وقدرته على السداد عند استحقاق الدفع. والبنك المصدر يُعد مقرضًا عند استعمال حامل البطاقة لها، ويكون مدينًا للبنك بمقدار استعماله للبطاقة وعند السحب النقديِّ بالبطاقاتِ الائتمانية تحسب نسبة مئوية من المبلغ المسحوب، أمّا السحب النقديّ ببطاقاتِ الحساب الجاري فهو مجانيٌّ أو يحتسب رسومًا مالية مقطوعة غالبًا كما إنَّ البطاقاتِ الائتمانية هي بطاقاتُ تقسيط تعتمد على تدوير الائتمان في غالبها.

وهي ذات ربحية مباشرة، إذْ صدرت لأجل الربح المباشر بسبب كثرة الرسوم المفروضة عليها الغالب أنَّ بطاقات الحساب الجاري لا يصدرها إلا البنوك لارتباطها برصيد حاملها لدى البنك المصدر، أمّا البطاقاتُ الائتمانية فقد تصدرها البنوك أو المنظمات الدولية والمؤسسات المالية؛ لأنها لا ترتبط برصيد حاملها لدى المصدر، وهي تُستعمل بشكل يدويٍّ خاصة في الدول غير المتقدمة[١٢٢].

وبطاقة الائتمان، لمن لا يعلم، هي بطاقة بنكية الكترونية تخوّل صاحبها الدفع عبرها في أيِّ مكان في العالم، حتى ولو لم يكن يمتلك أيَّ قرش في حسابه أو في جيبه؛ وبالتالي، مستخدم البطاقة يدفع من أموال البنك لا من أمواله الخاصة، ويجب عليه أنْ يردَّ الأموال في الأشهر اللاحقة للبنك، مع فائدة طبعًا. مبدأ بطاقة الائتمان إذًا هو أنها تتيح

---

١٢١ - محمد العصيمي: البطاقات اللدائنية، بحث غير منشور، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١، ص١٢٨.

١٢٢ - المرجع السابق: ص ١٤٥، ١٤٨ ، ١٧٦، ١٨٤.

للأفراد أنْ ينفقوا أكثر من دخلهم، أنْ ينفقوا أموالًا لا يمتلكوها، ما أنْ تعصف بهم الرغبة بالاستهلاك. والنتيجة النهائية هي أنها تجعلهم مدينين للبنك من اللحظة الأولى التي يستعملون بها البطاقة[١٢٣].

كما قد أظهرت البيانات الواردة في جدول رقم (١٠) والتي أصدرها مصرف التجارة والتنمية، ارتفاع حجم استخدام بطاقات الائتمان التي قدمها البنك بنهاية ٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٠٧,١ مليون دينار مقارنة مع ٢٨٩,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٠، بنسبة ارتفاع تبلغ ٣٩,٧٥%. وهذا مؤشرٌ على استمرار ارتفاع زيادة الإنفاق الاستهلاكيِّ، وآفاق النمو في القطاعاتِ المختلفة.

في عام ٢٠٠٦م وصلت القروضُ الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان إلى ١١٤,٢ مليون دينار، وتراجعت في ٢٠٠٧م إلى ٩٨,٤ مليون دينار، ثم انخفضت في ٢٠٠٨م إلى ٩١,٢ مليون دينار. وقد يكون سبب ذلك تركيز بعض المقترضين على توجيه ديونهم نحو مجالات العقار وشراء السيارات التي ارتفعت بمستوياتٍ ملفتة.

جدول (١٠) يوضح قروض بطاقات الائتمان الممنوحة خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠... مليون دينار

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي القرض	١١٤,٢	٩٨,٤	٩١,٢	٢٠٧,١	٢٨٩,٣

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: قاعدة بيانات مصرف التجارة والتنمية، بيانات غير منشورة.

كما إنَّ ثقافة البطاقاتِ الائتمانية ثقافة حديثة في المجتمع الليبيِّ، فنحن في ليبيا لم نعرف البطاقاتِ إلّا في أواخر ٢٠٠٥ من خلال التجار ورجال الأعمال الذين عملوا واحتكوا بالعالم الخارجيِّ، وفي الوقت نفسِه من خلال الطلاب الذين عاشوا جزءًا من حياتهم خارج ليبيا، وبالذات في الولايات المتحدة أو أوروبا، وتعرفوا على البطاقات الائتمانية، ونقلت هذه الثقافة إلى ليبيا، لذلك نحن في ليبيا ثقافتنا ومعرفتنا وإحاطتنا بشكل عام بهذا المنتج – مع الأسف – لا تزال قاصرة. وإنْ كنا مستعدين لهذه الثقافة، وهذه القفزة فيما يتعلق بعمليات البطاقات الائتمانية من حيث الإصدار والاستخدام، إلا أنَّ هناك شكلًا من أشكال انعدام الوعي، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر في انتشار مفهوم الاستخدام السيئ للبطاقاتِ أو عدم الوفاء بالالتزاماتِ، وفي الوقت نفسِه يوجد شكل من أشكال عدم المعرفة بالحقوق والالتزامات سواء كان المصرف مصدر البطاقة أو العميل حامل البطاقة أو التاجر الذي يتعامل مع هذه البطاقة، هناك شكل من أشكال القصور في المعرفة. (البطاقات الائتمانية) الطريق الأسرع إلى دوامة الديون.. والسبب سوء الاستخدام والمتابعة[١٢٤].

إنه بالرغم من النمو المطرد في أعداد المستخدمين لبطاقات الائتمان إلا أنَّ سوء استخدام البطاقات وقصور ثقافة استخدامها يعتبر حجر عثرة في طريق انتشارها واعتبروا أنَّ بطاقاتِ الائتمان تعتبر من المتطلبات الاستهلاكية الجديدة التي ستصبح مثل الموبايل خلال الفترة المقبلة في ضوء تغير النمط الاستهلاكيِّ والاتجاه لمزيد من الإنفاق.

---

١٢٣ – Tony Saghbiny: بطاقة الائتمان والعبودية المقنّعة، على الموقع الإلكتروني: ٥ نوفمبر ٢٠١٢، .http://saghbini.wordpress.com

١٢٤ – علي العنزي: على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2010/07/05/article_415494.html

وقال محمد النجار أستاذ الاقتصاد إنَّ هناك مشكلة في ثقافة المجتمع بشأن سوء استخدام بطاقاتِ الائتمان؛ إذ يحاول كثير من الأشخاص الحصول علي هذه البطاقاتِ من دون معرفة مخاطرها والفائدة المترتبة على استخدامها، إذ يضطر الكثيرون إلى استنفاد الحدِّ الائتمانيِّ الأعلى، وهو ما يدفعهم إلي الحصول على قروض شخصية من البنوك على هامش دراسة فيزا العالمية[١٢٥].

ثانيًا– تداعيات التحولات الاقتصادية على الاستهلاك:

بالرغم من تقدم البيانات الإحصائية خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة، إلا أن ليبيا مازالت تفتقر إلى نظام متكامل في المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية؛ لذا يتوجب علينا اللجوءُ إلى توجيه سلوك الفرد الاستهلاكيِّ أو إرشاد متخذي القراراتِ على مختلف الفئاتِ عن طريق البياناتِ التي تم الحصول عليها من الكتب العلمية وبيانات مركز البحوث الاقتصادية.

وسنقوم بتجميع وتحليل البياناتِ الإحصائية الخاصة بالتحولاتِ الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) وذلك لمعرفة تأثير تحولات الاقتصاد الليبيِّ وحجم الاستهلاك في ليبيا، حيث سيتم تحليل تداعياتِ تحولاتِ الاقتصاد الليبيِّ على الاستهلاك في ليبيا من خلال القروض والتقسيط والائتمان.

فظهورُ التجارة الخارجية يُعتبر من أهم مؤشراتِ العولمة، والتي تقوم بدور أساس وفعال في مختلف البرامج التي ينفذها الاقتصاد الليبيُّ، في الحرص على توفير السلع والمنتجات بما يتناسب مع تركيبة الاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ. كذلك شهدت تطورات على نشاط الاستيراد والتصدير وكذلك التوجه نحو المجال أمام أنشطة الأفراد (القطاع الخاص)، بمختلف تركيباتهم المساهمة في نشاط التجارة الخارجية أنَّ التحولاتِ الاقتصادية للمجتمع الليبيِّ بدأت واضحة من خلال اندماج الاقتصاد الليبيِّ في قوى العولمة.

ا–الإنفاق الاستهلاكيّ:

يُعرف الإنفاق الاستهلاكيُّ للأسرة بأنه القيمة النقدية المستهلَكة من طرف الأسرة، وتُقدَّر هذه القيمة بالنسبة لاستهلاك الأسرة من منتجاتها ومن السلع والخدمات العينية على أساس الأسعار التي كانت ستدفعها الأسرة لو قامت هي بشرائها من أماكن البيع التي تتعامل معها اعتياديًّا.

إنَّ زيادة انفتاح الاقتصاد الليبيِّ على العالم، أدى إلى زيادة الدخول من وراء زيادة العائدات النفطية، والتي بدورها أدت إلى تغيير ملحوظ في نمط الاستهلاك وهيكل توزيعه، حيث أصبحت الزيادة في الدخل متاحة للإنفاق على السلع غير المعمرة، كذلك تحوَّل الطلبُ على السلع المعمرة والذي يُعد أكثر تقلبًا من الطلب على السلع غير المعمرة؛ فهو يسري على تجديد السلع الذي يتم بدافع الحصول على سلع متقدمة (حديثة الصنع)، وكذلك تعود الأفراد على نمط معين

---

١٢٥ – بطاقات الائتمان بين حمي البنوك للتسويق وجهل المستخدمين بالالتزامات العالم اليوم نشر في العالم اليوم بتاريخ ٠٥ – ٠٧ – ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني: http://www.masress.com

من الاستهلاك، حيث ظلَّ الطلب على تلك السلع متزايدًا في حين قد يلجأ الأفراد إلى إشباع هذا الطلب من مدخراتهم، حيث أصبح الدخل يفقد أهميته ببطء تجاه الاستهلاك والادخار[١٢٦].

ومع تزايد اندماج ليبيا في الاقتصاد العالميِّ وزيادة الإنفاق الاستهلاكيِّ، والذي يمثل الاستهلاكَ العام والاستهلاك الخاصَّ النسبة الكبرى في نمط تخصيص الموارد، حيث تبلغ نسبته في المتوسط إلى إجماليِّ الإنفاق ٨٣,٤٧% خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، وكما تشير التقديرات إلى أنَّ الاستهلاك الخاصَّ الذي يعتمد عليه (الدخل العائليّ)، كان أكبر من الإنفاق الاستهلاكيِّ العام، حيث بلغت في المتوسط نسبة الاستهلاك الخاصِّ إلى إجماليِّ الإنفاق خلال نفس الفترة حوالي ٥٨,١٦%، بينما تمثل نسبة الاستهلاك العام إلى إجماليِّ الإنفاق في المتوسط حوالي ٢٥,٣٢%، أما باقي النسبة فهي تمثل إجمالي الإنفاق الاستثماريِّ، وكما هو موضح بالجدول رقم (١١).

جدول (١١) يوضح نسبة الإنفاق الاستهلاكيِّ الخاص والعام إلى إجماليِّ الإنفاق في الاقتصاد الليبيِّ ... دينار ليبيّ

البيان	٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	٢٠٠٥ – ٢٠١٠
متوسط نسبة الاستهلاك الخاص إلى إجمالي الإنفاق	٥٦,٤٢	٥٩,٨٧
متوسط نسبة الاستهلاك العام إلى إجمالي الإنفاق	٢٧,٥٤	٢٣,١٠
متوسط نسبة الاستهلاك الخاص والعام إلى إجمالي الإنفاق	٨٣,٩٦	٨٢,٩٧
إجمالي الإنفاق الاستثماري	١٦,٠٤	١٧,٠٣

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

شكل (١٨) يوضح نسبة الإنفاق الاستهلاكيِّ الخاص والعام إلى إجماليِّ الإنفاق خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠.

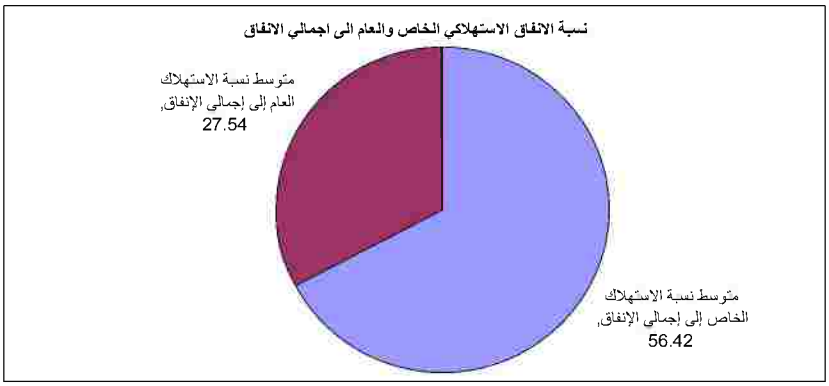

١٢٦ – أحمد أمنيسي عبدالحميد: موقع الاستهلاك في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية الليبية، بحث مقدم لندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى بنغازي، ٢٠٠٨، ص.٦٧.

جدول (١٢) يوضح نسبة الإنفاق الاستهلاكيِّ الخاص والعام إلى إجماليِّ الإنفاق في الاقتصاد الليبيِّ خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠.... مليون دينار

المجموعة الرئيسة	المواد الغذائية والمشروبات	الملابس والأحذية	المسكن ومستلزماته	الأثاث	العناية الصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والتسلية	سلع وخدمات أخرى	المؤشر العام
الوزن	٣٣٦	٧٣	٢٣٣	٥٩	٤٠	١١٢	٦٤	٥٣	١٠٠٠
٢٠٠٠	٩٧,٦	٩٣,٧	٩٧,٩	٩٥,٥	١٠٠,٩	٩٧,٧	٩٩,٧	٩٨,١	٩٧,١
٢٠٠١	٨٧,٩	٨٣,٠	٨٦,٨	٨٢,٢	١٠٦,٧	٩٦,٦	٩٧,١	٩٢,٣	٨٨,٥
٢٠٠٢	٧٧,١	٦٥,٦	٨٧,١	٧٩,٢	١٠١,٤	٩٩,٣	٨٥,٧	٨١,٧	٧٩,٨
٢٠٠٣	٧٦,٨	٦٠,٨	٨٣,٣	٧٦,٩	٩٧,٠	٩٩,٠	٨٣,٤	٨٠,٣	٧٨,٢
٢٠٠٤	٩٨,٥	٩٠,٧	١٠١,٥	٨٨,٨	١٠٩,١	١٢٦,٢	٩٢,٠	١٠٠,٤	١٠١,٣
٢٠٠٥	١٠٣,٨	٩٢,١	١٠٢,٢	٨٨,٨	١١٢,٣	١٢٩,٣	٩٢,٨	٩٨,٢	١٠٣,٩
٢٠٠٦	١٠٥,١	٩٤,١	١٠٣,٠	٨٩,٩	١١٩,٢	١٣٠,٣	٩٠,٩	١٠٦,٦	١٠٥,٥
٢٠٠٧	١٢١,٠	٩٢,٥	١٠٣,٦	٨٩,٠	١٣٣,٨	١٢٩,٧	٩١,١	١١١,٢	١١٢,٠
٢٠٠٨	١٤٤,٨	٩٤,٧	١٠٩,٣	٩٢,٤	١٣٤,١	١٣٤,٣	٩٤,١	١٢٠,٩	١٢٣,٧
٢٠٠٩	١٤٩,٣	٩٨,١	١٠٩,٦	٩٦,٧	١٣٤,٠	١٣٧,٣	١٠٠,٠	١٢٤,٢	١٢٦,٧
٢٠١٠	١٥٣,٥	١٠٦,٨	١٠٩,٧	٩٩,٦	١٣٤,٠	١٣٦,٧	١٠٥,٣	١٣٢,٣	١٢٩,٨

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزيّ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

كما إنَّ مدى اقتراب أو ابتعاد ليبيا عن الأسواق العالمية، والاستفادة من مبدأ تحرير التجارة الخارجية، في الوقت الذي تُبذل فيه الجهودُ التنموية لرفع مستوى الاقتصاد الكليِّ واندماجه مع الأسواق العالمية؛ مما ترتب عليه زيادة قيمة الوارداتِ والمشترياتِ من هذه الأسواق العالمية، ويبين الجدول رقم (١٢) الرقم القياسيَّ لتكلفة المعيشة ومعدلاتِ النمو السنوية لأسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة.

ويُلاحَظ من خلال البياناتِ والأرقام الواردة بالجدول رقم (١٢) أنَّ قوى العولمة قد أحدثت تغيراتٍ هائلة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بشقيها (معمرة – غير معمرة)، بحيث إنَّ المواد الغذائية هي من أوائل المجاميع التي تأثرت بهذا الارتفاع، ويأتي بعدها الإنفاق الاستهلاكيُّ على العناية الصحية، ثم النقل والمواصلات.

حيث يُعد ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية تنامت خلال السنواتِ الأخيرة في جميع دول العالم والتي منها ليبيا، ومن خلال ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نلاحظ تأثر حجم وكميات الاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ بالزيادة الملحوظة، في حين أنَّ الارتفاع الطفيف لباقي المجموعاتِ بصفة عامة. وهذا الارتفاع في الأسعار يعود إلى مجموعة من العوامل التي أهمها التوسع في المنح والقروض بمختلف أنواعها، كذلك فإنَّ الارتفاع في الأسعار عادةً ما يكون مصحوبًا بالارتفاع بمعدل أكبر في الدخول، بحيث يعكس تأثير الارتفاع في الأسعار على هيكل توزيع الدخول.

وإلى جانب الدخول والأسعار التي تؤثر في حجم الاستهلاك في ليبيا، هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب الاستهلاكيِّ، وهي تغيراتُ أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم للسلع الاستهلاكية، حيث إنَّ دخول المجتمعات إلى عصر الحداثة وجدت أنَّ هناك فروقات تتعلق بنمط وسلوك المستهلك من حيث نوع وكمية الاستهلاك التي يحتاجها المستهلك داخل المجتمعات البشرية، بل أصبحت هذه الفروقاتُ في داخل المجتمع الواحد، وقد ساعد التطور في عالم الاتصالاتِ والإعلان إلى انتشار المعرفة بكافة أنواع السلع الذي أطلق عليه تسمية عصر انتشار السلع الاستهلاكية، بغضِّ النظر عمّا إذا كانت هذه السلع يحتاجها الفرد أم لا. ولعل أهم تلك الفروقات بين الناس هي نوع النظام الاجتماعي وارتفاع الدخول ومدى انتشار نمط الحياة المتطور، بحيث تتدخل طبيعة النظام الاجتماعيِّ من جانبها السياسيِّ والاقتصاديِّ في تحديد نمط الاستهلاك، في حين أنَّ هناك مجتمعاتٍ تهتم بالدرجة الأولى بتوفير احتياجات الفرد، والتي تتدخل فيها الدخول لرفع العبء عن الفرد للحصول على كميات السلع التي لها علاقة بالخدماتِ العامة، في حين تقوم بعض المجتمعات بتحديد كميات وأنواع السلع الاستهلاكية الواجب توافرها[١٢٧].

بينما تفتح مجتمعاتٌ أخرى الإنتاج والاستيراد لأيِّ كمية أو نوع من المواد الاستهلاكية والتي تؤدي إلى زيادة وارداتِ هذا النوع من المجتمعاتِ. ولعل ظهورَ النفط ساعد على إذابة الكثير من الفروقاتِ، حيث إنَّ السوق المحليَّ تحت سيطرة السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، والتي تختلف من حيث الجودة والسعر، وبالتالي تفضيل الأفراد للسلع المستوردة على السلع المنتجة محليًّا[١٢٨].

ويُلاحَظ أنه في مجتمعنا اليوم ظهور طبقة جديدة تتميز نسبيًّا وبنمطها وذوقها وتفضيلاتها الاجتماعية والثقافية الأخرى، نتيجة لدخول الفضائيات والإنترنت إلى كلِّ بيت والتي تُعد بمجملها نتاج للعولمة، والتي سوقت الدعاية والإعلانات من خلال تصويرها للمستهلك بأنه النمط الذي يجب أنْ يعيشه كلُّ فرد ليبيٍّ، والتي شكلت هذه الأنماط والتفضيلات في العاداتِ المتعلقة بالإنفاق؛ وبالتالي أثَّرت على أنماط وأذواق المجتمع بالكامل، في الوقت الذي شكلت ضغطًا على الأسر الأخرى من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة، ومن أهم مؤشراته تقارُب الأسر المعيشية من حيث امتلاك السلع والخدمات في الحضر والريف على حدٍّ السواء، وهذا ما توضحه البياناتُ بالجدول رقم (١٣).

---

١٢٧ – مصطفى التير: التنمية غير المتوازنة والمجتمع الاستهلاكي، بحث مقدم إلى ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الطبعة الأولى، بنغازي ، ص ص١٣٢ – ١٣٥.

١٢٨ – المرجع السابق، ص ص ١٣٢ ١٣٥.

جدول (١٣) يبين نسبة الأسر المعيشية التي تمتلك عيناتٍ من السلع المعمرة وفقَ تقسيم الحضر والريف عام ٢٠١٠

السلعة	حضر	ريف	الإجمالي
جهاز إذاعة مرئيّ (تلفزيون)	٩٧,٣٠	٩١,٥٠	٩٥,٨٠
موقد للطبخ	٩٨,١٠	٩٧,٤٠	٩٧,٩٠
براد (ثلاجة)	٩٤,٠٠	٩١,٢٠	٩٣,٣٠
سخان مياه	٨٠,٣٠	٦٨,٥٠	٧٧,٣٠

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: الهيئة الوطنية القومية للمعلوماتِ والتوثيق، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١. بيانات غير منشورة.

ب- الأسر التي تمتلك سلعًا معمرة:

قد تعرضت الأسرة الليبية كأيِّ نظام داخل المجتمع الليبيِّ إلى تطوراتٍ حتى صارت على ما هي عليه الآن؛ فقد اتسم بناءُ الأسرة الليبية في السابق بأنها من النوع الممتد، وهي النوع الذي يتألف من الأب والأم وأبنائهما وأحفادهما، وقد يتواجد معهما العم أو العمة، وأحيانًا الخال أو الخالة، وذلك حسب الظروف المحيطة، إلا أنَّ هذا النحو باتَ من الماضي؛ إذ اختزل التغيرُ الاجتماعيُّ هذا النمط من الأسر إلى النمط النوويِّ؛ أيْ: النوع الذي يشمل الأبَ والأم وأبناءهما دون غيرهم. ورغم كلِّ هذه التغيرات إلا أنَّ نظام الأسرة الليبية يمكن وصفه بأنه لايزال متماسكًا ومتحدًا، على الرغم من دخول الأسرة في تيار العولمة، فمن خلال الانفتاح الاقتصاديِّ ودخول الثقافة المستوردة على ثقافتها المحلية.

فالأسرة الليبية – كغيرها من الأسر الإنسانية – تمتلك وتسعى لامتلاك المزيد من السلع المعمرة، كما إنَّ السلع المعمرة التي تمتلكها أو تسعى لامتلاكها الأسرة الليبية تعددتْ وتنوعتْ بصفة عامة، وبغضِّ النظر عن الفروق الطبقية لتلك الأسر من خلال التحولاتِ الاقتصادية التي حدثت بوسائل مختلفة، كان أسرعها وأكثرها عمقًا وأبلغها تأثيرًا تلك التي حدثت خلال العقود الخمسة الأخيرة الماضية، فالإنفاق الاستهلاكيُّ للسلع المعمرة التي تقتنيها الأسرة لغرض الإشباع[١٢٩] والتي تمتاز بطول العمر والاستهلاك على فتراتٍ زمنية متعددة، ويتطلب الحصول عليها قيام المستهلك بمقارنتها بالمنتجات البديلة من حيث السعر والجودة في المتاجر المختلفة، ومن حيث مناسبتها وتصميمها وشكلها ومثال ذلك (السيارة – الأثاث – الأجهزة الكهربائية – المجوهرات... وما إلى ذلك)، ومنها أيضًا السلع الخاصة التي تتميز بخصائص فريدة أو تحمل علاماتٍ مشهورة؛ مما يجعل لها مجموعةً من المستهلكين يكونون على استعداد لبذل جهد خاصٍّ في سبيل الحصول عليها واقتنائها[١٣٠]. ويُلاحَظ أنَّ أغلب السلع الخاصة تكون غالية الثمن، وتتميز بالاعتماد على عدد قليل من المتاجر ووكلاء البيع، وتتضمن المنتجات المبتكرة كالأجهزة الكهربائية بالليزر أو الموسوعات العلمية... الخ، وهذا النوع من السلع تستهلكه الأسر من الطبقاتِ العليا والأسر ذات المستوى التعليميِّ العالي[١٣١]، التي لديها القدرة المالية والوعي المعرفيُّ

---

١٢٩ – صلاح أبو القاسم: الإنفاق الاستهلاكي والقيم الاجتماعية، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية.

١٣٠ – زيد بن محمد الرماني: تقسيم السلع في الدراسات الاقتصادية، بتاريخ ٥ – ٦ – ٢٠١٠ ، على الرابط الإلكتروني: http://www.alukah.net/

١٣١ – عبدالسلام أبو قحف: التسويق وجهة نظر معاصرة، المكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٦٩.

لهذه السلع، وجودتها وكيفية الاستفادة منها، ومدى ما تضفيه من مكانة اجتماعية وتميز؛ لأنها تتطلب المعرفة بالمعلوماتِ والبياناتِ الخاصة بها وكيفية استخدامها مثل السلع التكنولوجية الحديثة والالكترونية أو السلع المعلوماتية[١٣٢]. وعليه؛ فإنَّ امتلاك السلع المعمرة له دلالاتٌ اجتماعية واقتصادية وثقافية من حيث مستوى الحياة للأسر المعيشية، كما إنه يعبر عن الميل للاستهلاك لدى المواطنين، وفي هذا الخصوص أظهرت نتائج المسح المبينة بالجدول رقم (١٤) انتشارًا كبيرًا لملكية العديد من السلع المعمرة.

جدول (١٤) يوضح التوزيع النسبيّ للأسر المعيشية من حيث امتلاك السلع المعمرة. خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩.

ملكية السلع المعمرة (نسبة الأسر التي تمتلكها)	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٩	التغير
راديو أو جهاز تسجيل مسموع	٦٩,٢	٥١,٢	٤٧,٨	– ٢١,٤٠
جهاز البث المرئي	٩٦,٤	٩٨,٢	٩٩,٦	٣,٢٠
فيديو	٢٠,٢	١٤,٩	٨,٩	– ١١,٣٠
صحون استقبال البث المرئي	٣٧,٧	٧٦,٣	٩٩,٠	٦٢,٠٠
ثلاجة	٩٣,١	٩٧,١	٩٩,٨	٦,٧٠
فرن الطهي	٨٧,٨	٨٩,٧	٩٩,٩	١٢,١٠
سخانة مياه	٨٥,٢	٩٣,٧	٩٧,٤	١٢,٢٠
آلة خياطة	٢٣,٨	١٤,٨	١٢,١	– ١١,٧٠
هاتف ارضي	٦٢,٠	٤٦,٥	٢٦,٣	– ٣٥,٧٠
غسالة	٩٥,١	٩٧,٠	٩٩,٦	٤,٥٠
جهاز تكييف هواء	١٤,٩	٥١,٧	٩٠,٤	٧٥,٥٠
حاسوب وأجهزة الإنترنت	١٥,٧	٣٢,٢	٨٥,٧	٧٠,٠٠
هاتف جوال	٠,٠	٣٦,٨	٨٩,٧	٨٩,٧٠
سيارة خاصة	٣٥,٩	٤٧,١	٦٢,٣	٢٦,٤٠
مباني سكنية	٦٥,٤	٦٨,٨	٧٤,٥	٩,١٠
مايكروويف	٤,٢	١٣,٥	٤٠,١	٣٥,٩٠
آلة تصوير فيديو	٢٢,٨	٥٤,١	٧٦,٠	٥٣,٢٠
مكنسة كهربائية	٢٤,٢	٤١,٩	٧٩,٢	٥٥,٠٠
مجففات الملابس	٠,٩	٢٣,٢	٦٩,٨	٦٨,٩٠
أثاث غرف النوم	٨٤,٥	٩١,٣	٩٦,٩	١٢,٤٠
جلسات الاستقبال	٩٠,٠	٩٦,٤	٩٨,٩	٨,٩٠

الجدول من إعداد الباحثة.

المصدر: الهيئة الوطنية القومية للمعلوماتِ والتوثيق، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١. بيانات غير منشورة.

حيث يأتي امتلاك فرن الطهي في المرتبة الأولى بنسبة ٩٩,٩%، يليه الثلاجة بنسبة ٩٩,٨%، ثم جهاز البث المرئيّ، وكذلك الغسالات بنسبة ٩٩,٦% يليه الصحون الخاصة باستقبال البث المرئيّ بنسبة ٩٩,٠%، وبلغت نسبة

132 -Brain Longhurst and mike savage, "Social class, consumption and the influence of Bourdieu", op. cit.1991, PP., 286 – 287.

امتلاك جلسات الاستقبال ٩٨,٩%، وسخانات المياه بنسبة ٩٧,٤% أثاث غرف النوم بنسبة ٩٦,٩%، وأجهزة تكييف الهواء بنسبة ٩٠,٤%، أمّا أجهزة الهاتف الجوال بنسبة ٨٩,٧%، وأجهزة الحاسوب والإنترنت بنسبة ٨٥,٧%، فيما بلغت نسبة امتلاك مكنسة كهربائية ٧٩,٢%. وتأتي بعدها آلات التصوير للفيديو بنسبة ٧٦,٠%، ونسبة امتلاك المباني لأغراض السكن ٧٤,٥%، ومجففات الملابس بنسبة ٦٩,٨%، أمّا ملكية السيارات الخاصة بلغت نسبتها ٦٢,٣%، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من السلع مثل: المايكروويف والهواتف الأرضية والآلات الخياطة وأجهزة الفيديو والراديو، ولو أنها بنسب تكاد تكون بسيطة.

وبالرغم من كلّ ذلك، فإنَّ هناك معدلاتِ تغير ظهرت بنسبة كبيرة مثل أجهزة الهاتف الجوال التي حلت محل الهواتف الأرضية بمعدل تغير ٨٩,٧٠، ويرجع السبب في ذلك إلى أنَّ هناك أنواعًا من هذه الأجهزة أسعارها في المجمل في متناول الجميع، وأجهزة تكييف الهواء بمعدل ٧٥,٥٠، وهذه النسبة الكبيرة في التغير ترجع إلى التأثير الواضح لنظام البيع بالتقسيط على الأسر، أمّا أجهزة الحاسوب والإنترنت فظهر معدل التغير بنسبة ٧٠,٠، وهذه النسبة تعكس وجود وعي لدى ممتلكيها بقيمة هذه الوسائل التقنية المهمة، أمّا مجففاتُ الملابس ظهرت بمعدل تغير ٦٨,٩٠؛ ويُعزى أيضًا هذا التغير الواضح إلى مدى سهولة اقتناء مثل هذا النوع من الأجهزة بنظام الابتياع بالتقسيط.

وكما يُلاحَظ من خلال الأرقام الواردة أيضًا بالجدول السابق أنَّ هناك معدلاتِ تغير في الملكية أخذتْ الإشارة السالبة؛ وذلك لانخفاض معدلاتِ الاقتناء خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال معدل تغير الهواتف الأرضية بلغ – ٣٥,٧٠، وكذلك أجهزة الراديو والأجهزة المسموعة بمعدل تغير سالب بلغ – ٢١,٤٠، وذلك بسبب وجود بديل أكثر سهولة في الاستعمال، وبها من الإمكانيات ما يغني عنهما ألا وهي أجهزة الهاتف الجوال، وكذلك الحال بالنسبة لآلات الخياطة بمعدل تغير – ١١,٧٠؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة جودة الخدمة المقدمة من محلات الخياطة المتخصصة بذلك، في حين ظهر معدل التغير لأجهزة الفيديو – ١١,٣٠ ويمكن إرجاع هذا السبب في العزوف عن تلك النوع من الأجهزة لما تقدمه أجهزة البث المرئيّ باستخدام الأطباق والصحون الفضائية من أحدث الأفلام. وفي المجمل، ومن خلال ما تقدم عرضُه، نجد أنَّ جميع الأسر تمتلك جزءً من الممتلكات المعيشية ذات الطابع المعمِّر، ومن الأمثلة النموذجية لهذه السلع المعمرة للأسرة الليبية هي: المواد المنزلية (الأثاث والمتاع وما إلى ذلك)، والأوعية وأدوات المطبخ المنزلية (أدوات الطهي والبرادات وآلات غسل الأطباق وأفران الموجات الدقيقة وما إلى ذلك)، وأدوات الترفية الأسرية (معدات التقنية الرفيعة والتلفزيونات وآلات التصوير وما إلى ذلك) والأدوات المنزلية الأخرى (الغسالات والمكانس الكهربائية والنشافات وما إلى ذلك) وأجهزة النقل الأسرية (السيارات والدرجات وما إلى ذلك) هذا على الرغم من انخفاض الأحوال الاقتصادية لتلك الأسر[١٣٣].

ج– القروض والتقسيط والائتمان وتعزيز النمط الاستهلاكيّ:

يسعى الإنسان دائمًا لإشباع حاجاته؛ لأنَّ وجود الحاجة تخلق لديه حالة من عدم الاستقرار والألم ينبغي تجاوزه من خلال السعي لإشباع حاجاته. وضمن هذا السياق قد يحاول المستهلك دائمًا توفير مصادر الدخل لإشباع تلك

---

١٣٣ – إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، جنيف، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٣.

الحاجات المتنوعة؛ ونظرًا لعدم كفاية الدخل الفرديّ في معظم الأحيان فإنَّ المستهلك يحتاج إلى مصادر تمويل إضافية لسدِّ احتياجاته المادية، فيأتي هنا دور الطرف الثالث، والذي يمثل حلقة الوصل بين الطرفيْن (المستهلك والمسوق) وهذا الطرفُ يتمثل في مصادر التمويل التي إمّا أنْ تكون متاحة للفرد، أو أنها تستهدفه لحلِّ مشكلة التمويل مثل: المؤسسات المالية (البنوك والمصارف التجارية أو الأهلية)، أو مراكز البيع بالتقسيط[١٣٤].

ولم يقتصر منح القروض والتسهيلات على المصارف فقط، فقد تعددت وسائل الحصول عليها، وبرزت جهاتُ تمويل أخرى لعبت دور الوسيط بين المستهلك والمسّوق عبر بعض المنظماتِ غير المصرفية، وأيضًا عبر التسهيلاتِ المباشرة من الشركاتِ والمحلات التجارية.

هذه التسهيلاتُ الائتمانية توزعتْ بين قروض استهلاكية وقروض استثمارية، حيث يهدف القرض الاستهلاكيّ إلى تغطية نفقاتٍ لا يمكن رأسملتها أو استردادها كنفقات الزواج والترفيه والسياحة والسفر...، فيما غاية القرض الاستثماريّ الحصول على ممتلكاتٍ ملموسة وبناء ثروات رأسمالية تحقق لمالكها عائداتٍ من خلال ارتفاع قيمتها أو تشغيلها، كتملُّك العقاراتِ والمعداتِ أو التجهيزاتِ؛ وبذلك تنامت ظاهرة المجتمع الاستهلاكيّ لدى معظم شعوب العالم، وبالأخص شعوب الدول النامية. هذه الظاهرة التي تنامت مع زيادة إنتاج السلع والخدماتِ الاستهلاكية وتقدم وسائل الدعاية والإعلان وزيادة سطوة الإعلانات التجارية، ومع تطور التسويق وانتقاله من العمل على تلبية الحاجاتِ بما هو متاح من منتجات، إلى محاولة اكتشاف الحاجاتِ والرغباتِ وخلقها وتلبيتها بمجموعة من المنتجاتِ والخدماتِ الجديدة والمبتكرة، لتصبح مع الوقت ضرورياتٍ لا يمكن الاستغناءُ عنها.

هذا النمطُ من العاداتِ الاستهلاكية أدى إلى تطور أساليب البيع بالتقسيط وتنوعها، وإلى ابتكار أنواع جديدة من التسهيلات التجارية كان للمصارف المجال الأكبر فيها، سواء عبر قيامها بمنح القروض الشخصية المباشرة لعملائها، أو عبر تمويل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وجدولتها لآجال طويلة[١٣٥].

كما إنَّ الكثير من الأسر تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بدخولهم؛ مما أدى الى التوسع في نظام البيع بالتقسيط، والتسهيلات التي تقدمها البنوك، والتي أدت بدورها زيادة معدل الإنفاق الاستهلاكيّ بالمجتمع وانخفاض الميل للادخار والاستثمار[١٣٦]؛ وذلك بسبب عدم توفر الثمن النقديّ للسلعة، الرغبة في شراء أكثر من سلعة معمرة، وخاصة عند الزواج، والرغبة في استثمار قيمة السلعة في نواحٍ أخرى وارتفاع مستوى التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليميُّ للأفراد تزيد مطالبهم واحتياجاتهم، وتطلَّعوا لاقتناء السلع المرتفعة الثمن لرفع مستوى معيشتهم الاقتصاديّ، وانخفاض القدرات الادخارية للأفراد للحصول على السلع المطلوبة بالنقد الفوريّ[١٣٧].

---

١٣٤ – سليم سعيد مهنا: القروض الشخصية والعمل المصرفي، على الموقع الإلكتروني:
http://www.kelyom.com/ShowArticle.asp?id=6508

١٣٥ – محمد عبيدات: مرجع سابق، ص.٧.

١٣٦ – ناهد يوسف بيومي: سياسة البيع بالتقسيط للسلع المعمرة مع دراسة ميدانية في بعض الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال –كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، الإسكندرية: ١٩٩٧، ص.٥١.

١٣٧ – المرجع السابق، ص.٥٨.

ثالثًا–الاستنتاجات ومناقشتها:

١– النتائج الخاصة بمظاهر التحول الاقتصاديّ في ليبيا:

أ- ارتبطت التحولاتُ الاقتصادية في ليبيا بالثورة المعلوماتية والعلمية والتكنولوجيا المتطورة، حيث إنَّ عصرنا هو عصر العلم أكثر اندماجًا وتأثرًا مع بعض، فهي التي سهلت حركة الأفراد والمنتجات ورأس المال والمعلومات والخدمات، وكذلك أسهمت في انتقال الصناعاتِ الثقيلة.

ب- أصبحت قوى السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصاديّ، وانتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والمعلومات تفرض على كلِّ المجتمعات ومن بينها (ليبيا) عن طريق المؤسسات الدولية (صندوق النقد – البنك الدوليّ) وغيرها من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة وعن طريق الاتفاقيات العالمية كاتفاقية الجات (GAT) مما زاد حجم التجارة الخارجية، ومن ثم زاد حجم الناتج نتيجة تخفيض القيود المتشددة على الاستيراد.

ج- أنَّ اندماج ليبيا في الاقتصاد الكونيّ، وفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ساعد على زيادة الدخول الأمر الذي أفرزته قوى العولمة والتي كانت وراء زيادة الاستهلاك، ونمو التجارة في ليبيا، والذي يعود إلى اعتماد ليبيا على العنصر الناضب في صادراتها والعوائد التي كانت من ورائه.

٢– النتائج الخاصة بتأثير التحولات الاقتصادية في نشر ثقافة الاستهلاك:

أ- من خلال البيانات المتعلقة بشأن الواردات والصادرات والاستهلاك في ليبيا فترة الدراسة، أثبتت أنَّ نسبة الاستهلاك الخاص أعلى من نسبة الاستهلاك العام (الحكوميّ)، كلُّ ذلك ناتجٌ من انخفاض القيود على الوارداتِ السلعية، كذلك يرجع إلى ارتفاع العائداتِ النفطية؛ مما أدى إلى ارتفع معدل النمو الاقتصاديِّ الليبيِّ، فاتسعت الأسواق التي أدت بدورها إلى زيادة الثقة بين المستثمرين، مما أدى إلى زيادة الدخول، ومن ثم زاد الطلب على الصادراتِ من السلع التي تنتج بمزايا نسبية فائقة في ليبيا بالنسبة إلى أسواق الدول الصناعية؛ مما انعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصاديِّ بالارتفاع.

ب- أعطت العولمة الاقتصادية وزنًا ثقيلًا للمتغيرات الأخرى، حيث ارتبطت عملية العولمة الاقتصادية باتساع نطاق وتعمق النمط الاستهلاكيِّ الغربيِّ في شعوب العالم النامي والتي منها المجتمع الليبيُّ، مثل نوعية الملابس والأثاث والأطعمة والمشروبات. حيث إنَّ لقوى العولمة وأبعادها المختلفة دافعًا وتوجيهًا لأنماط الاستهلاك في الدول النامية نحو زيادة الطلب على السلع؛ مما قد يمثل اختلالًا في هيكل الاستهلاك، مما قد يتعارض مع السياساتِ التنموية، والتي تؤثر سلبيًا على معدلات النمو الاقتصاديِّ الليبيِّ.

ج- زاد معدل الإنفاق الاستهلاكيِّ بشكل كبير للسلع المعمرة وغير المعمرة، كما إنَّ هناك تطلعًا للأسر الليبية لاقتناء السلع المرتفعة الثمن وخاصة السلع المبتكرة الحديثة.

٣– النتائج الخاصة بانعكاس القروض والبيع بالتقسيط والائتمان على أنماط الاستهلاك:

أ- من خلال البيانات الخاصة بالقروض نجد أنَّ هناك ميولًا للأسر نحو القروض الاستهلاكية، حيث إنَّ الأسر في إقبال – وبشكل كبير – على السلفيات والقروض الشخصية الاستهلاكية.

ب- هناك العديد من الأسر المتسارعة للابتياع بالتقسيط، خاصة الأسر ذات الدخل المحدود الذين يلجئون لنظام التقسيط ليساعدهم على تسيير أمور حياتهم من خلال اقتناء العديد من السلع مباشرة دون الانتظار حتى يتم تجميع مبلغ شرائها، ويظهر هذا واضحًا من خلال لجوء نسبة كبيرة من الأسر إلى التقسيط من أجل الحصول على السلع المعمرة، وخاصة الحديثة منها، والتي لها علامة تجارية.

ج- من خلال البيانات الخاصة بقروض الائتمان نجد أنَّ البطاقاتِ الإلكترونية ظهرت في ليبيا أواخر سنة ٢٠٠٥ مصحوبة بعدد قليل من آلات السحب النقديِّ.

مناقشة الاستنتاجات:

فيما يخص **التحولاتِ الاقتصادية بليبيا** تتفق نتائج هذا الفصل مع نتائج **دراسة زينب إسماعيل المصري** الاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٥) في أنه مع اندماج ليبيا في تيار العولمة يزداد الإنفاق الاستهلاكيُّ، والذي يمثل الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص النسبة الكبرى في نمط تخصيص الموارد، حيث تبلغ نسبته في المتوسط إلى إجماليِّ الإنفاق ٨٣,٩٦% خلال الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، وكما تشير التقديرات إلى أنَّ الاستهلاك الخاصَّ الذي يعتمد عليه (الدخل العائليُّ)، كان أكبر من الإنفاق الاستهلاكيِّ العام؛ حيث بلغت في المتوسط نسبة الاستهلاك الخاص إلى إجماليِّ الإنفاق خلال نفس الفترة حوالي ٥٦,٤٢%، بينما تمثل نسبة الاستهلاك العام إلى إجماليِّ الإنفاق في المتوسط حوالي ٢٧,٥٤%، أمّا باقي النسبة ١٦,٠٤% تمثل إجماليَّ الإنفاق الاستثماريِّ، كما اتفقت نتائجُ الدراسة مع نتائج **دراسة غالية سعد بالقاسم رجباني– دراسة حالة ليبيا**. بتوضيح أثر العولمة على الاستهلاك في ليبيا وتمثل في زيادة حجم التجارة الخارجية وحجم الإنتاج الناتج من انعكاس أثر اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية نتيجة تخفيض القيود المتشددة على الاستيراد، وارتفاع معدل النمو الاقتصاديِّ، واتساع الأسواق، كذلك اتفقت النتائج فيما يخص أنماط الاستهلاك، حيث رأت هذه الدراسة أنَّ أنماط الاستهلاك تعكس – بأسلوب مباشر أو غير مباشر – تعميم القيم والعادات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلد النهج الحياتيَّ في الدول الغربية، مثال على ذلك: اختيار الأفراد أو تفضيلاتهم للسلع الفاخرة ذات الأسماء العالمية وأرقى الموديلات؛ مما يخلق نوعًا جديدًا من الاستهلاك، ويمثل ضغطًا على الشرائح متوسطة وضعيفة الدخل ميل الفرد إلى البذخ عند تعامله مع السلع في جانب الاستهلاك، حيث إنَّ عملية الاستهلاك وحب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين تتجسد في الواقع العربيِّ في خلق ضغوط اقتصادية مستمرة، والإشكالية الأكثر أهمية أنَّ النهم الاستهلاكيَّ لانهايةَ له.

أمّا فيما يخصُّ **تأثير التحولات الاقتصادية على الأنماط الاستهلاكية** فقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة **Glozer & Rashi** حيث أكدت أنَّ مصطلح المجتمع الاستهلاكيِّ قد أصبح مفهومًا ثابتًا وواضحًا بين المجتمع، وتغير أنماط الاستهلاك إلّا أنَّ تغيُّر أنماط الاستهلاك قد أدى بدوره إلى تنامي ثقافة جديدة تسمى ثقافة الاستهلاك،كذلك نتائج دراسة Engel, Following" أثر دخل بعض الأسر في أوروبا على النمط الاستهلاكيِّ لهذه الأسر"، التي رأى فيها زيادة الإنفاق على بعض البنود مثل: التعليم، الترفيه، الثقافة بنسبة أكبر من زيادة الدخل؛ كما اتفقت نتائجُ هذا الفصل فيما يخصُّ التحولاتِ الاقتصادية وتداعياتها على أنماط الاستهلاك مع **دراسة أحمد زايد**

"الاستهلاك في المجتمع القَطريِّ ثقافته وأنماطه"، التي أوضحت أنَّ التغيرات في الدخول وانتشار مظاهر الثقافة الاستهلاكية قد أدخلت أبعادًا جديدة على أنماط الاستهلاك في المناسباتِ المختلفة، ولقد تجلّى ذلك في مظاهر عديدة أهمها تزايُد حجم الإنفاق على المناسبات المختلفة، خاصة المناسبات الدينية، والمناسبات التي تتعلق بتكوين الأسرة.

كما اتفقت مع ما توصلت إليه **دراسة سعيدة عبيد سلمان** في أنَّ دخول الدولة في فَلك النظام العالميِّ الرأسماليِّ يساعد على انتشار أنماط وثقافاتٍ استهلاكية جديدة.

أمّا فيما يخصُّ **النتائج الخاصة بانعكاس القروض والبيع بالتقسيط والائتمان على أنماط الاستهلاك** فقد اتفقت نتائج هذا الفصل مع نتائج دراسة عبير محمد عبدالخالق التي أكدت أنَّ العولمة أثَّرت في النمط الاستهلاكيِّ للمجتمع في الدول النامية؛ نتيجة الانفتاح الاقتصاديِّ، ودخول السلع الحديثة والتطور المتسمر لتلك السلع وانتشارها في كلِّ الأسواق على مستوى العالم؛ مما أدى إلى ارتفاع عامل التقليد والمحاكاة لمجتمعاتِ الدول النامية، والزيادة في منح القروض والتسهيلات للدافع الاستهلاكيِّ. وفيما يخص السلع هناك توافُق مع نتائج دراسة الدراسة الكندية التي أجراها **Cha-Sanghea, Soh** من وجود خمسة أنماط رئيسة هي: المسكن ومكوناته، السيارة، المستلزمات الضرورية للمنزل، بالإضافة إلى السلع الخاصة المرتبطة بالمكانة الاجتماعية للوحدات المعيشية. إنَّ الوحداتِ المعيشية الغنية تهتم بامتلاك السلع المرتبطة بالمكانة الاجتماعية.

من خلال ما تمَّت مناقشته، نجد أنَّ الدراسة الحالية أظهرت نتائجَ لمتغيراتٍ لها أثر كبير على ثقافة الاستهلاك وأنماطه، وهي التحولاتُ الاقتصادية (التجارية) وثقافة الاستهلاك؛ فقد تبيَّن من خلال النتائج التي تناولتها الدراسات السابقة أنَّ معظم الدراسات قد اهتمت بالجانب الاقتصاديِّ من منظور مستوياتِ الدخل أو الانفتاح الاقتصاديِّ، وأثرها على الاستهلاك لدى الأسرة والسيداتِ أو أفراد الأسرة، كما إنَّ بعضها تناوَل ظاهرةَ الاستهلاك كأهم عنصر لها؛ وذلك نتيجة للتغيراتِ الاقتصادية في مستوى الدخل فقط، ولم تركز على دور التحولاتِ الاقتصادية التجارية والمصرفية المتمثلة في القروض بأنواعها والبيع بالتجزئة، وظهور التجارة الإلكترونية، وبطاقات الائتمان وما لها من تأثير كبير على ثقافة الاستهلاك.